نظم كتاب الاقتراح

لابن دقيق العيد

للحافظ زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي

(٧٢٥ - ٨٠٦هـ)

اعتنى به

أبو الفضل عبد القادر بن عابدي الإدريسي

دار ابن حزم

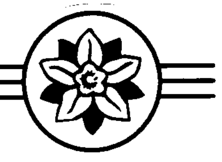


الطّبْعَة الأولىٰ
١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م

ISBN 9953-81-306-X

دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع
بيروت ـ لبنان ـ ص.ب: 14/6366
هاتف وفاكس: 701974 ـ 300227 (009611)
بريد إلكتروني: ibnhazim@cyberia.net.lb





بالبدء بسم الله في التَّقديمِ والوَصفِ بالرحَمٰنِ والرَّحيمِ[1]

إنَّ الحمدَ للَّهِ، نحمدُه ونَستَعينه ونَستغفِرُه، ونعوذُ باللهِ من شُرورِ أنفسِنا ومِن سيِّئات أعمالِنا، مَن يَهدِه الله فهو المهتد، ومَن يُضلِل فلن تجد له وليًّا مُرشِداً، وأشهد ألاّ إلٰه إلاّ الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمَّداً عبدُه ورسولُه.

وبعد:

فإنَّ علم مُصطلح الحديثِ علمٌ جليلُ الشأْن، عظيمُ النفعِ، به يميَّزُ بين مقبولِ الحديث ومردودِه، وجيِّد المنقولِ ومرذولِه، وعلم هذا شأنه حريٌّ أن تصرف فيه الأوقات، وتغتنم فيه اللحظات، لمرضاة رب الأرض والسماوات.

وقد اعتنى به العلماء في القديم والحديث، فصنفوا فيه أسفاراً، نظماً ونثراً، فمن مطوّلٍ ومختصِرٍ ومقتصِر.

ومن أولئك الأئمة الإمام ابن دقيق العيد ـ من القلة الذين جمعوا بين فقه الإسناد وفقه الحديث، فجمع الله له من العلم خالصه وأفضله ـ

---

(١) من مقدمة نظم العلاّمة محمد سالم ولد عدود حفظه الله لمختصر خليل.

صنَّف الاقتراح في بيان الاصطلاح[1] أودعه علماً جمّاً، ونبَّه فيه على نكت قلَّما تجدها عند غيره[2].

وهذا مما حدا علمين من أعلام الحديث إلى الاهتمام بالكتاب.

الأول: العلاّمة الذهبي إذ اختصره[3] في كتابه الموقظة، وأضاف إليه إضافات حسنة.

والثاني: الإمام العراقي في هذا النظم الذي أقدمه بين يدي القارىء الكريم.

* وقد تميزت هذه المنظومة بميزات جمة، منها:

١ ـ أنها من نظم إمام من أئمة هذا الشأن، لكتاب يُعدُّ من أفضل ما كتب في علم أصول الحديث، بل هو عند بعضهم أفضل ما كتب في هذا الفنِّ بعد كتاب الحاكم والخطيب البغدادي.

---

(١) وتتمة اسم كتابه: وما أضيف إلى ذلك من الأحاديث المعدودة من الصحاح، ولا يخفى أن نظم العراقي كان للقسم الأول منه.
وقد طبع طبعة تجارية بدار الكتب العلمية، وبتحقيق: عبدالرحمٰن الدوري، ط. الإرشاد ببغداد ـ خلَّصها الله من الفتن ـ، وبتحقيق عامر صبري عن دار البشائر الإسلامية.

(٢) المشهور أنه اختصر فيه ابن الصلاح، ولكن الذي يلوح ـ والعلم عند الله ـ من ترتيبه ومباحثه أنه كتاب مستقل في الفن، كما ذهب إليه بعض أفاضل زماننا، ولكن جرت العادة أن يعد كل ما ألف بعد ابن الصلاح من جملة مختصراته، حتى عد بعضهم نخبة الفكر لابن حجر من ذلك القبيل.

(٣) اقتصر فيه على بعض المباحث، وزاده عبارات تصلح أن تكتب بماء الذهب، انظر: تقدمة أبي غدة للموقظة (ص٧)، على أن الكتاب بحاجة لنشرة أخرى تميز فيها زيادات الذهبي...

٢ ـ أنَّه يعدُّ أفضل الأنظام المتوسطة في هذا الشأن[١]، وإني لأرجو أن يحتل فيها الصدارة.

٣ ـ قدرة العراقي على نظم المسائل بأدق عبارة وأسهلها.

مع أن نظمه من جهة الجودة متوسط عند أهل المعرفة، يعلو فيه أحياناً، كقوله في المنظومة:

وجعلوا السّماع بالخمسِ حصلْ وقبله الحضور إذ فيها عقل
محمودٌ المجَّة، وهو ذو نظر والفهم والتمييز فهو المعتبر

ولكن كما قال الله تعالى: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ ٱخْتِلَـٰفًا كَثِيرًا﴾ قال بعض المفسرين: اختلافاً في بلاغته يعلو حيناً، وينزل آخر كما هو شأن كلام البشر[٢].

بين الاقتراح ونظمه:

قسم ابنُ دقيق العيد كتابه إلى تسع أبواب:

الباب الأول: في ألفاظ متداولة تتعلق بهذه الصناعة.

ويقابله في النظم من المبحث الأول إلى المبحث العشرين عدا العزيز والمشهور.

---

(١) كمنظومة ابن الجزري الموسومة بالهداية في علم الرواية في (٣٧٣) بيتاً، وقصب السكر للصنعاني نظم نخبة الفكر، ونظم الشُمُنِّي لها ـ وهو أفضل أنظام النخبة ـ.

(٢) قال القرطبي (٥/٢٩٠): «وقيل: إنه ليس من متكلم يتكلم كلاماً كثيراً إلا وجد في كلامه اختلاف كثير إما في الوصف واللفظ وإما في جودة المعنى»، وقال في زاد المسير (٢/١٤٥): «والثالث أنه اختلاف تفاوت من جهة بليغ من الكلام ومرذول، إذ لا بد للكلام إذا طال من مرذول، وليس في القرآن إلا بليغ، ذكره الماوردي في جماعة».

الباب الثاني: كيفية السماع والتحمل.

ويقابله من النظم نفس العنوان والمقابلة وإصلاح الخطأ التخريج للسقط.

الباب الثالث: آداب المحدث وآداب الطالب.

الباب الرابع: آداب كتابة الحديث.

الباب الخامس: معرفة العالي والنازل.

الباب السادس: في معرفة بقايا من الاصطلاح سوى ما تقدم في الباب الأول.

يقابله في النظم: المدبج، المؤتلف والمختلف سوى الأسماء المؤتلفة المختلفة، المتفق والمفترق، الألقاب، الموافقات، والأبدال، وكذا العزيز والمشهور المقرون في النظم بالغريب.

الباب السابع: في معرفة الثقات من الرواة.

الباب الثامن: في معرفة الضعفاء.

الباب التاسع: في ذكر طرف من الأسماء المؤتلفة والمختلفة، وهذا المبحث قرنه الناظم بمبحث المؤتلف والمختلف.

ملاحظة:

عنوَن العراقي ـ رحمه الله ـ لمباحث رسمها ابن دقيق العيد بقوله «مسألة».

اهتمام العلماء بالنظم:

١ ـ شرح ولي الدين العراقي: ذكره السيوطي في ذيل طبقات الحفّاظ (٣٧٦/١)، وقال ابن فهد في لحظ الألحاظ (٢٨٨/١): وشرح قطعاً متفرقة من نظم الاقتراح لوالده.

٢ ـ الإيضاح في شرح نظم الاقتراح للسخاوي: ذكره في الضوء اللامع (١٦/٨)، فهرس الفهارس (٩٩٠/٢)، وإرشاد الغاوي (٧٩/أ)، أشار إليه في فتح المغيث (١١٠/١)، وقال عنه: إنه في مجلد لطيف.

قال الأستاذ بدر العماش في كتابه الماتع «الحافظ السخاوي وجهوده في الحديث» (٢١٠/١): ذكر الدكتور الشقاري أن منه نسخة في دار الكتب المصرية. السخاوي مؤرخاً (٧٨)، وقد بحثت عنه فلم أجده.

وصف النسخة المعتمد عليها في التحقيق:

للكتاب نسخة فريدة ـ في حدود اطلاعي ـ بمكتبة السليمانية بإسطنبول قسم لاللي: ٣٩٢ (١ ـ ٩) كتب في أولها:

«نظم كتاب الاقتراح لابن دقيق العيد، للحافظ زين الدين عبدالرحيم ابن العراقي، تغمده الله برحمته، آمين».

وعليها تملكات كثيرة، منها تملك للسلطان سليمان خان، وآخر لعبدالحليم بن أحمد الحلمي الفيومي...

وكتب عليها أيضاً:

«قال ابن الناظم ولي الدين أحمد في ترجمة والده الشيخ زين الدين عبدالرحيم العراقي لما عدد مصنفاته قال: ونظم الاقتراح للشيخ تقي الدين بن دقيق العيد في أربعمائة وسبعة وعشرين بيتاً وكنت شرحت منه مواضع متفرقة عندما حضرت بحثه عليه. قلت: وقد تتبعت أنا هذه القطع المفرقة من شرحه، وكتبت منها ما تيسر لي من خطه وأرجو الله من فضله تمام شرحه سالكاً طريقته إن شاء الله». وهي نسخة جيدة مشكولة في بعض المواضع ومقابلة، لكن وقع خلط في صفحاتها.

منهجي في التحقيق:

١ ـ نسخة المخطوطة مراعياً لقواعد الإملاء الحديث، مع تشكيلها.

٢ ـ صوبت التحريف والتصحيف الواقع من الناسخ مستنداً في غالب ذلك إلى رسم الكلمة أو الوزن، مع مراجعة الأصل.

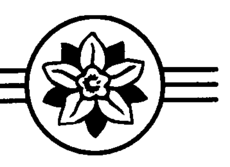
٣ ـ علَّقت على المواضع المشكلة حسب ظني.

٤ ـ نبَّهت على المسائل التي في الاقتراح ولم ينظمها العراقي، وهي مسائل قليلة جداً.

٥ ـ وضعت زيادات العراقي على الاقتراح بين معكوفتين.

٦ ـ نبهت على شيء من التقديم والتأخير الواقع في النظم، مقارنةً بالأصل من غير استيعاب لذلك.





ترجمة الناظم[1]

الإمام الأوحد الحجة، حافظ الوقت ومحيي السنة النبوية، من فاق بالحفظ والإتقان في زمانه، وشهد له بالتفرد في فنه أئمة عصره، عبدالرحيم بن الحسين بن عبدالرحمٰن الكردي العراقي[2] الرازياني[3]

(١) قال السخاوي: هو مترجم في عدة معاجم، وفي القراء، والحفاظ، والفقهاء، والرواة، والمصريين.
وأفرد ابنه ترجمته وأسماها «تحفة الوارد بترجمة الوالد» (لحظ الألحاظ: ٢٨٧).
وانظر لترجمته المصادر التالية:
١ ـ ذيل طبقات الحفّاظ: تقي الدين محمد بن محمد بن فهد الهاشمي.
٢ ـ الضوء اللامع للسخاوي (١٧١/٤ ـ ١٧٨)، ط.مكتبة المقدسي.
٣ ـ غاية النهاية (٣٨٢/١).
٤ ـ الذيل التام على تاريخ الإسلام للسخاوي (٤٣١/١) ت: حسن مروة. ط. دار العروبة.
٥ ـ الشذرات لابن العماد الحنبلي (٥٥/٧ ـ ٥٧)، ط.دار المسيرة.
٦ ـ إنباء الغمر بأنباء العمر (١٧٠/٥ ـ ١٧٧)، ط.الدار السلفية.
٧ ـ ذيل التقييد للفاسي (١٠٦/٢ ـ ١٠٨)، ط.دار الكتب العلمية.
٨ ـ طبقات الحفاظ للسيوطي (ص٥٧٠ ـ ٥٧١)، ط.مكتبة الثقافة الدينية.
٩ ـ المجمع المؤسس (١٧٦/٢ ـ ١٨٨).
١٠ ـ لحظ الألحاظ للتقي ابن فهد (ص٢٢٠).
١١ ـ غاية النهاية في طبقات القراء (٣٨٢/١).
١٢ ـ طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة (٣٣/٤) وغيرها.

(٢) انتساباً لعراق العرب، وهو القطر الأعم، وإلا فهو كردي الأصل. (الضوء اللامع).

(٣) رازيان: من أعمال إربل.

ثم المصري الشافعي، زين الدين أبو الفضل.

● ولد في ٢١ جمادى الأولى من سنة خمس وعشرين وسبعمائة، وتوفي والده وهو في الثالثة من عمره.

● حفظ القرآن في الثامنة من عمره، وحفظ التنبيه وأكثر الحاوي[١]، وحفظ الإلمام، وكان ربما حفظ منه في اليوم أربعمائة سطر، واشتغل بالعلوم، وكان أول اشتغاله في القراءات والعربية، وانهمك في القراءات حتى نهاه عن ذلك قاضي القضاة عز الدين بن جماعة فقال له: «إنه علم كثير التعب قليل الجدوى، وأنت متوقد الذهن، فينبغي صرف الهمة إلى غيره» وأشار عليه بالاشتغال في[٢] علم الحديث، فأقبل عليه حينئذ وطلبه بنفسه، وذلك في سنة اثنين وأربعين... فرحل إلى الشام سنة أربع وخمسين، وجاور بمكة سنة خمس وخمسين، وله رحلات أخر للسماع أو لإسماع أولاده.

● أخذ علم الحديث عن الشيخ علاء الدين ابن التركماني، وبه تخرج وانتفع، وسمع من ابن شاهد الجيش صحيح البخاري، ومن ابن عبدالهادي صحيح مسلم، وعلى أبي الفتح الميدومي جملة، وهو أعلى من أخذ عنه، وليس عنده من أصحاب النجيب غيره[٣].

وأخذ بمكة عن الصلاح العلائي، وبالشام عن التقي السبكي،

---

(١) وكان رام حفظ جميعه في شهر فمل بعد اثني عشر يوماً.

(٢) المعروف تعدية اشتغل (على قلة استعماله بالبناء للمعلوم) بالباء فلينظر، فإنه هكذا وقع عند ابن فهد في ذيل طبقات الحفاظ.

(٣) استدل الحافظ ابن حجر بهذا على تراخيه عن الطلب، لأنه لو استمر من سنة اثنين وأربعين لأدرك جمعاً من أصحاب النجيب.

وسمع من ابن الخباز[1]، وبحماة من عبدالرحيم ابن البارزي، وبحمص من عمر بن النقبي.

قال التقي الفاسي: «ومسموعاته وشيوخه في غاية الكثرة».

● ثناء العلماء عليه:

قال السخاوي: «عظَّمه شيوخه فضلاً عمن دونهم، وهو كلمة إجماع»، فشهد له بالحفظ والإتقان والمعرفة ابن السبكي والعلائي والعز بن جماعة، وكان يراجعه فيما يهمه ويشكل عليه، وابن كثير.

وبالأصول جمال الدين الأسنوي، وكان يستحسن كلامه في ذلك ويصغي إلى مباحثه فيه، ويقول: «إن ذهنه صحيح لا يقبل الخطأ» وكان يثني على فهمه ويمدحه في ذلك، وأثنى عليه في طبقاته، ووصفه في كتابه المهمات بحافظ العصر.

قال العز بن جماعة: «كل من يدعي الحديث في الديار المصرية سواه فهو مدع».

قال ابن حجر: «ولم نر في هذا الفن أتقن منه».

واعتبره السيوطي مجدد المائة الثامنة على تردد بينه وبين البلقيني، فقال في تحفة المهتدين بأسماء المجددين:

والثامن الحبر هو البلقيني   أو حافظ الأنام زين الدين

● أخلاقه:

كان رحمه الله تعالى صالحاً خيراً ديناً ورعاً، عفيفاً صيّناً

---

(١) سمع منه صحيح مسلم في ست مجالس، والمسند في ثلاثين مجلساً.

متواضعاً، حسن النادرة، منجمعاً ذا أخلاق حسنة، مواظباً على قيام الليل، وصيام الأيام البيض من كل شهر والست من شوال.

● تلاميذه:

قال ابن حجر: «وعليه تخرج غالب أهل العصر ومن أخصّهم نور الدين الهيثمي». ولازمه الحافظ ابن حجر عشر سنين من سنة ست وتسعين إلى أن توفي.

● مناصبه:

تولى قضاء المدينة النبوية لثلاث سنوات، قال التقي الفاسي في ذيل التقييد: «قاضي طيبة وإمامها».

ودرس بدار الحديث الكاملية والظاهرية بالقاهرة وبجامع ابن طولون.

مؤلفاته وأماليه[١]:

● في مصطلح الحديث:

١ ـ التبصرة والتذكرة: نظم علوم الحديث لابن الصلاح[٢] قال:

---

(١) ذكر أغلب مصنفاته ابن فهد في لحظ الألحاظ.

(٢) ألفها بطيبة في جماد الآخرة سنة ٧٦٨هـ، لها نسخ كثيرة، انظر ـ إن شئت ـ: فهرس آل البيت (١/٢٢٥ ـ ٢٣٢ /حديث)، شرحها جماعة منهم: السخاوي والخضيري وزكريا الأنصاري، وجميعهم من طلاب الحافظ ابن حجر، وحشى على شرح مصنفها البقاعي في النكت الوفية ـ وهو تحت الطبع ـ وسبط ابن العجمي والعدوي، واختصر شرحه محمد بن عمار المالكي (ت٨٨٤هـ)، وللسيوطي شرح مختصر عليها اسمه قطر الدرر، مطبوع بالشام.

نظمت فيها ابن الصلاح أجمعه   وزدتـهـا عـلـمـاً تـراه مـوضـعـه

٢ ـ نظم الاقتراح لابن دقيق العيد: في ٤٢٧ بيتاً.

٣ ـ الشرح الكبير على الألفية: وله شرح مطول عليها كتب منه نحو من ست كراسات ثم تركه.

٤ ـ فتح المغيث شرح ألفية الحديث[(١)]: شرح متوسط شاع في أيدي الناس، فرغ منه في ١٥ رمضان سنة ٧٧١هـ[(٢)].

٥ ـ التقييد الإيضاح[(٣)].

● **كتب الحديث:**

١ ـ فأملى[(٤)] الأربعين العشارية التي خرجها بالمدينة[(٥)].

٢ ـ ثم على الأربعين النووية.

٣ ـ ثم على أمالي الرافعي.

---

(١) لها نسخ كثيرة منها بمكتبة عاطف أفندي (٣٨٠).

(٢) له نسخ كثيرة، انظر مشكوراً فهرس آل البيت (١١٧٧/٢ ـ ١١٨١ /حديث). حشى عليه جماعة كالبقاعي في النكت الوفية وسبط ابن العجمي والغزي وابن قطلوبغا، واختصر الشرح ابن عمار المالكي (ت٨٨٤هـ).

(٣) عاطف أفندي (٣٨٠) (١٧ ـ ١٠٧).

(٤) أملى من سنة خمس وتسعين إلى أن مات (٤١٦) مجلساً، منها أشياء متفرقة: ذكر الحافظ بعضها في المجمع المؤسس (١٨٥/٢ ـ ١٨٧).
وكان المستملي ولده وربما استملى البرهان الحلبي أو ابن حجر أو الفخر البرماوي.
قال ابن حجر: «وكان يمليها من حفظه مهذبة متقنة محررة، كثيرة الفوائد الحديثية».

(٥) مخطوطة بتشستربتي (٣٥/١) (٣٠٩٠) و(٣٤)، دار الكتب (٨٧/١) (١٥٧٨)، الخزانة الكتانية بالرباط، وعنها صورة بالجامعة الإسلامية (١١٠١).

٤ ـ ثم من تخريج المستدرك ٣٠٠ مجلس إلى أثناء الصلاة[١].

٥ ـ أخبار الأحياء بأخبار الإحياء[٢] في أربع مجلدات فرغ من تسويده سنة ٧٥١هـ.

٦ ـ والمغني عن حمل الأسفار في تخريج ما في الإحياء من الأخبار، قال ابن فهد: «سارت به الركبان إلى الأندلس لذلك تباطأ عن إكمال تبييض الأصل».

٧ ـ والكشف المبين عن تخريج إحياء علوم الدين، كتب منه شيئاً يسيراً وحدث ببعضه، ثم بيض منه إلى أواخر الحج.

٨ ـ تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في منهاج البيضاوي[٣].

٩ ـ الرد على موضوعات الصغاني[٤].

١٠ ـ خرج أسانيد العز بن جماعة [ذيل التقييد: ١١٧/١ ـ ١٥٣/٢].

---

(١) منها سبع مجالس مخطوطة بليدن، وفي المكتبة البلدية بالإسكندرية (٢٤٣٦)، حققها عبدالرحمٰن محمد عبدالمنعم بن رشاد بمكتبة السنة بالقاهرة (١٤١٠هـ).

(٢) قال السخاوي: «لهج بتخريج أحاديث الإحياء وله من العمر عشرين».
وقال ابن حجر في مرثيته:

فسل إحياء علوم الدين عنه   أما وافاه مع ضيق النطاق
فصير ذكره يسمو وينمو   بتخرج الأحاديث الرقاق

(٣) منه نسخ في داماد إبراهيم باشا (٣٩٦)، وأخرى بالظاهرية وثالثة بلكنو، وطبع بتحقيق محمد بن ناصر العجمي بدار البشائر الإسلامية. وكتاب الصغاني: الدر الملتقط في تبيين الغلط. له نسخ كثيرة.

(٤) دار المسنوي بالسليمانية (٢٥٨) (١٩٣ ـ ١٤٣)، وبعدها رسالة لطيفة للفاضل أحمد الرومي خرج فيها موضوعات الصغاني نقلاً عن الدر المنثور وتمييز الطيب وبعض ما تعرض له العراقي.

١١ ـ خرج لشمس الدين البياني فهرساً [ذيل التقييد: ١/٩٣].

١٢ ـ خرج مشيخة للقاضي محمد بن محمد بن أبي القاسم التونسي المصري المالكي [ذيل التقييد: ١/٢٣٩].

١٣ ـ ذيل على الميزان: لم يبيضه.

١٤ ـ تقريب الأسانيد وترتيب المسانيد: ثم اختصره في نصف حجمه، وشرح قطعة صالحة من الأصل في قريب من مجلد ثم أكمله ولده[١].

١٥ ـ اختصار تقريب الأسانيد.

١٦ ـ الأحاديث المخرجة في الصحيحين التي تكلم فيها بضعف أو انقطاع: في كرّاسين لكنه لم يبيّضه لكونه ذهب مسودة.

١٧ ـ ترتيب من ذكر بجرح أو تعديل في بيان الوهم والإيهام لابن القطان.

١٨ ـ رجال سنن الدارقطني.

١٩ ـ أطراف صحيح ابن حبان.

٢٠ ـ الأربعون البلدانية بقي عليه فيها أربعة بلدان.

٢١ ـ المورد الهني في المولد السني[٢].

٢٢ ـ الإنصاف في المراسيل: من أواخر ما جمعه.

---

(١) دار الكتب (١/١٣٠) (٧٤١ ـ ٧٤٢)، دار الكتب (١/١٣٠)(١٤١٢، ٩٤٨)، لاللي: (٨٣) (٤٦٨)، ولي الدين (٣٥) (٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦).

وللحافظ ابن حجر عليه نكت يوجد المجلد الأول منها بلاللي بخط الخضيري تلميذ الحافظ ابن حجر.

(٢) الخزانة العامة (ك٥٢١).

٢٣ ـ الباعث على الخلاص من أحاديث القصاص[١].

٢٤ ـ أجوبة ابن العربي.

٢٥ ـ إحياء القلب الميت بدخول البيت.

٢٦ ـ الأربعون التساعية.

٢٧ ـ الأربعون العشارية.

٢٨ ـ أربعون تساعية للميدومي.

٢٩ ـ أربعون حديثاً منتقاة من الموطأ من رواية يحيى بن بكير.

٣٠ ـ جزء في طرق حديث: «الموت كفارة لكل مسلم».

٣١ ـ جزء في الأحاديث التي تكلم فيها بالوضع في مسند أحمد[٢].

٣٢ ـ فضل حراء.

٣٣ ـ الكلام على حديث: «التوسعة يوم عاشوراء».

٣٤ ـ الكلام على حديث الوارد في أقل الحيض وأكثره.

٣٥ ـ مجلس في فضل الذكر والدعاء يوم عرفة.

٣٦ ـ محجة القرب إلى محبة العرب[٣].

٣٧ ـ ما رواه الصحابة عن التابعين عن الصحابة.

---

(١) جامعة الملك سعود (٦/٤) (١٦٠٢) ام (١ ـ ١٩)، التيمورية (٤٢٦/٢) (٢٩٠)، طبع تحقيق الأستاذ محمد لطفي الصباغ، لخصه السيوطي في فصل مفرد من تحذير الخواص من أحاديث القصاص.

(٢) نقله الحافظ في القول المسدد.

(٣) منه نسخة ناقصة بخط المصنف بدار الكتب (٤٠٧٣٢)، طبع بدار العاصمة، تحقيق عبدالعزيز آل حمد.

التاريخ والتراجم:

١ ـ ذيل العبر للذهبي من سنة ٤١ إلى ٦٣، نقل منه تلميذه أبو المحاسن الحسيني في ذيل طبقات الحفّاظ في مواضع [١/١١٦ ـ ١٢٦ ـ ١٢٨][١].

٢ ـ ترجمة جمال الدين الأسنوي[٢].

الفقه وأصوله:

١ ـ تتمات المهمات لجمال الدين الأسنوي على الروضة[٣].

٢ ـ النجم الوهاج في نظم المنهاج في الأصول: في ١٣٧٦ بيتاً، وله نكت عليه بين فيها حكمة مخالفته لعبارة المنهاج، والتنبيه إلى دقائق ذلك بلغ فيه إلى أثناء الباب الخامس من الناسخ والمنسوخ[٤].

٣ ـ تكملة شرح الترمذي لابن سيد الناس، قال ابن حجر في المعجم المؤسس: «وكان أكمله في المسودة أو كاد»، قال في لحظ الألحاظ: «من (باب ما جاء أن الأرض كلها مسجد إلا المقبرة والحمام) إلى أثناء كتاب البر والصلة (باب ما جاء في الستر على المسلمين)».

---

(١) معهد المخطوطات المصرية (٧٧٦).

(٢) عاطف أفندي (٣٨٠) (١ ـ ١٦).

(٣) عاطف أفندي (١٠٥٠) (ل: ٤٦٢)، اختصر فيه كتاب المهمات على الروضة للأسنوي وزاد عليه فوائد من كلام البلقيني، وأشياء من جنس ذلك وقعت له نقلاً وبحثاً. (ل: ٢/أ). انظر: الضوء اللامع (٤/١٧٣)، كشف الظنون (١/٩٢٩) وفيه باسم: مهمات المهمات.

(٤) وقد شرح ابنه هذا النظم كاملاً.

٤ ـ تكملة شرح المهذب للنووي: بناه على ما كتبه شيخه السبكي فكتب منه مواضع.

٥ ـ الاستعاذة بالواحد من إقامة جمعتين في مكان واحد.

٦ ـ جزء فيه مسألة تاريخ تحريم الربا.

٧ ـ تفضيل زمزم على كل ماء.

٨ ـ قرة العين بوفاء الدين[١].

٩ ـ الكلام على صوم ست من شوال.

١٠ ـ الكلام على مسألة السجود لترك القنوت.

١١ ـ مسألة الشرب قائماً.

١٢ ـ مسألة قص الشارب[٢].

علوم القرآن:

١ ـ منظومة في غريب القرآن: في ألف بيت[٣].

---

(١) له نسخة بالتيمورية (٤٩٥)، طبع بدار الصحابة.

(٢) يحقق.

(٣) منه نسخة برامبور (٣٢٦/١)، جورللي علي باشا (٣٤) (٤٤٣)، لالا إسماعيل (٦٢) (٦٧٥)، برلين (٧٠٠)، القاهرة أول (١٢٧/١) ثاني (٣٣/١).
طبع مع التيسير في علوم التفسير للدريني سنة (١٣١٠هـ)، وبالمطبعة البهية بالقاهرة (١٣١١هـ)، وبحاشية تفسير الجلالين، ويقوم أحد الطلبة بالرباط بتحقيقه كرسالة علمية.

السيرة النبوية:

الدرر السنية في نظم السيرة الزكية[1]: في ألف بيت.

● **وفاته:**

توفي عقب خروجه من الحمام يوم الأربعاء في الثامن من شعبان[2] سنة ٨٠٦هـ بالقاهرة، وله من العمر واحد وثمانون سنة وربع السنة، نظير البلقيني، قال ابن حجر:

لا ينقضي عجبي من وفق عمرهما	العام كالعام حتى الشهر كالشهر
عاشا ثمانين عاماً بعدها سنة	وربع عام سوى نقص لمعتبر

وقد رثاه جماعة من الأدباء والعلماء.

قال ابن الجزري:

رحمة الله للعراقي تترى	حافظ الأرض حبرها باتفاق
إنني مقسم أَلْيَةَ صدق	لم يكن في البلاد مثل العراقي

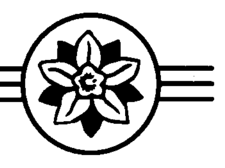
ورثاه ابن حجر بقافية يقول فيها:

مصاب لم يُنفس للخِناق	أصار الدمع جاراً للمآقي
فيا أهل الشام ومصر فابكوا	على عبدالرحيم ابن العراقي
على الحبر الذي شهدت قروم	له بالانفراد على اتفاق

(١) طبعت بالرباط، ولها نسخة خطية ببرلين (٥/٩٥٩٤)، غوته بألمانيا (١٧٩٤) وغيرها. من شروحها: الغرر المضية في شرح نظم الدرر السنية لابن الهائم، وآخر لابن حجر والسخاوي، وشرحها المناوي بشرحين طبع منه الصغير، والأجوري طبع جزء منه...

(٢) وقع في الشذرات نقلاً عن ابن حجر «في ثاني شعبان...» وهو تصحيف.

على حادي علوم الشرع جمعاً بحفظ لا يخاف من الآباق
ومن ستين عاماً لم يجار ولا طمع المجاري في اللحاق



ترجمة صاحب الأصل[1]

● قاضي القضاة، شيخ الديار المصرية، الإمام، العلاّمة، الحافظ، القدوة، الورع، المجتهد المطلق، شيخُ الإسلام، أبو الفتح، تقيُّ الدين، محمدُ بنُ عليِّ بنِ وهب القشيري[2]، البهزي[3]، المنفلوطي[4]، القوصي[5]، الصعيدي، المصري، الشافعي، المالكي.

● ولد في (٢٥) من شعبان سنة (٦٢٥هـ)، تفقَّه على والده بقوص، وكان والده مالكيَّ المذهب، ثم تفقَّه على الشيخ عزِّ الدين بن عبدالسلام فحقق المذهبين[6]، وسمِع الحديث من جماعة.

---

(١) انظر لترجمته: طبقات الشافعية للسبكي ٢٠٧/٩ ـ ٢٤٩، طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ٢٢٩/٢، ٢٣٠، البداية والنهاية ٢٧/١٤، الدرر الكامنة ٢١٠/٤ ـ ٢١٤، تذكرة الحفاظ ١٤٨١ ـ ١٤٨٣، حسن المحاضرة ٣١٧/١ ـ ٣٢٠، ١٦٨/٢ ـ ١٧١، الديباج المذهب ٣٢٤، ٣٢٥، البدر الطالع ٢٢٩/٢ ـ ٢٣٢، شذرات الذهب ٦/٦، ٥، الطالع السعيد ٣١٧ ـ ٣٣٨، طبقات الأسنوي ٢٢٧/٢ ـ ٢٣٣، فوات الوفيات ٤٨٤/٢ ـ ٤٩٢، مرآة الجنان ٢٣٦/٤، الوافي بالوفيات ١٩٣/٤ ـ ٢٠٩.

(٢) نسبة إلى قشير بن كعب بن ربيعة.

(٣) هو من ذريَّة: بهز بن حكيم بن معاوية بن حيدة.

(٤) وُلِد بها والده.

(٥) نشأ بها.

(٦) قال فيه ابن القَوْبَع التونسي:

صَبَا للعلم صَبّاً في صِباه ... فأَعْلِ بهمَّةِ الصَّبِّ الصَّبِيِّ

وأتقن والشبابُ له لِباسٌ ... أدلَّة مالكٍ والشافعيِّ

● تتلمذ عليه جماعة من الأكابر منهم: الذهبي، وأبو الفتح ابن سيد الناس اليعمري، وابن رشيد السبتي، وكمال الدين الأدفوري.

● وُلّيَ قضاء الديار المصرية، ودرَّس بدار الحديث الكاملية وغيرهما.

● كان من العبادةِ والورعِ بمحلٍّ، لا يُدرَك. كان يقول: ما تكلمت بكلمة، ولا فعلت فعلاً إلاّ وأعددت له جواباً بين يدي الله تعالى.

ويُحكَى أنَّ ابن عبدالسلام كان يقول: ديار مصر تفتخر برجلين في طرفيها: **ابن منير** بالإسكندرية، وا**بن دقيق العيد** بقوص.

● قال الذهبي: شيخ العصر كان علامة في المذهبين، عارفاً بالحديث وفنونه، سارت بمصنفاته الركبان.

قال السبكي: ذو الخبرة التامة بعلوم الشريعة، الجامع بين العلم والدين، والسالك سبيل السادة الأقدمين، أكمل المتأخرين، وبحر العلم الذي لا تكدِّره الدِّلاء، ومعدن الفضل الذي لقاصده منه ما يشاء، وإمام المتأخرين، كلمة لا يجحدونها، وشهادة على أنفسهم يؤدونها.

ولم ندرك أحداً من مشايخنا يختلف في أنَّ ابن دقيق العيد هو **العالم المبعوث على رأس السبعمائة**، المشارُ إليه في الحديث المصطفوي النبويِّ ﷺ وأنَّه أستاذ زمانه، علماً وديناً.

وقال ابن سيد الناس اليعمري: لم أرَ مثله فيمن رأيت، ولا حملت عن أجلَّ منه فيما رأيت ورويت.

إذا قال لم يترك مقالاً لقائل   مصيب ولم يثن اللسان على هجر

وكان حسن الاستنباط للأحكام والمعاني من السنة والكتاب، بلُبٍّ يسحرُ الألباب، وفِكرٍ يُستفتَح له ما يستغلِق على غيره من الأبواب.

وكان من العلوم بحيث يقضى   له من كل علم بالجميع

وشهد له ببلوغ مرتبة الاجتهاد جماعة، منهم السبكي، والإسنوي، واليافعي، والسخاوي.

قال السيوطي في تحفة المهتدين بأخبار المجددين:

والسابع الراقي إلى المراقي   ابن دقيق العيد باتفاق

● أما عن **عقيدته**، فالمعروف عنه أنَّه أشعري المعتقَد، لكن ذكر عنه في الوافي بالوفيات (٤/٢٠٨):

تجاوزتُ حدَّ الأكثرين إلى العلا   وسافرتُ واستبقيتهم في المفاوز
وخضتُ بحاراً ليس يُعرفُ قدرها   وألقيت نفسي في فسيح المفاوز
ولججت في الأفكار ثم تراجع اختياري   إلى استحسان دين العجائز

● صنَّف التصانيف المشهورة، من ذلك:

- كتاب **الإمام** في الحديث[١]. قال السبكي: وهو جليل حافل، لم يصنف مثله.

- وكتاب **الإلمام وشرحه** ولم يكمل شرحه.

- وأملى شرحاً على عمدة عبدالغني المقدسي في الحديث.

- وعلى العنوان في أصول الفقه.

---

(١) طبع الجزء المتبقي منه بتحقيق الشيخ سعد الحميد.

ـ وله تصنيف في أصول الدين[1].

ـ وشرح مختصر ابن الحاجب في فقه المالكية ولم يكمله.

ـ إملاء على الأحكام الصغرى لعبدالحق، بلغ فيه إلى كتاب الحج. قال الذهبي: لم أر في كتب الفقه مثله.

ـ وعلَّق شرحاً على مختصر التبريزي في فقه الشافعية.

ـ وديوان خطب.

ـ وله شعر رائق، ذكر السبكي في طبقاته (٩/٢١٣ ـ ٢٣٠) جملة حسنة منه.

● هذا وأسأل الله الكريم النفع فيما قصدت، والتسديد فيما أمَّلت، وأن يجعل عملي هذا لوجهه الكريم خالصاً.

وأقول كما قال أبو العتاهية:

لِلحُكْمِ شاهِدُ صِدْقٍ مَنْ تَعَمَّدَهُ ... وَلِلْحَلِيمِ عَنِ العَوْراتِ إِغْضاءُ[2]

رقمه الفقير إلى رحمة ربه

عبدالقادر بن عابدي النائلي

غفر الله له ولوالديه

لست بقين من ربيع الثاني ١٤٢٤هـ

بالمدينة النبوية

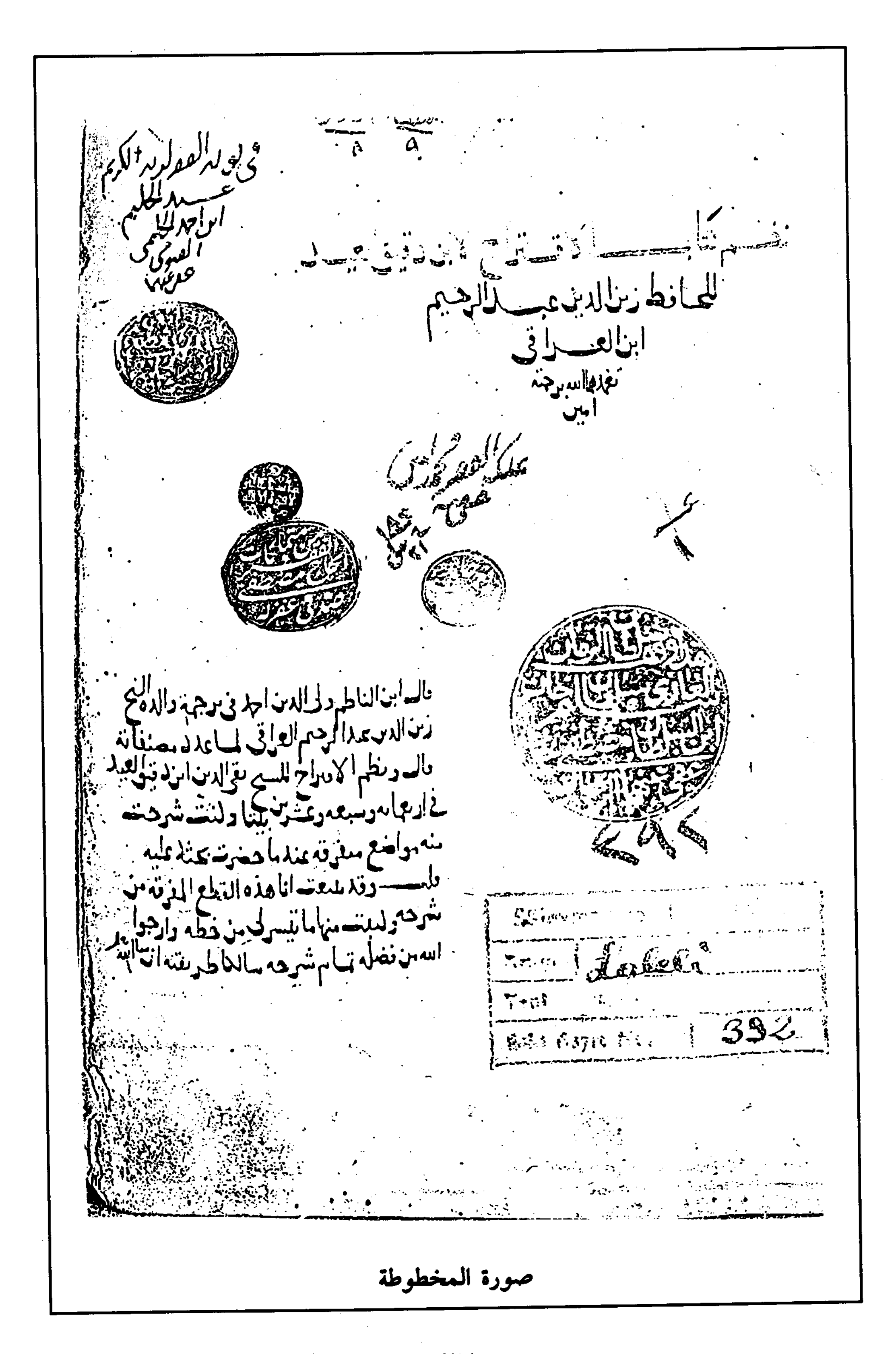


---

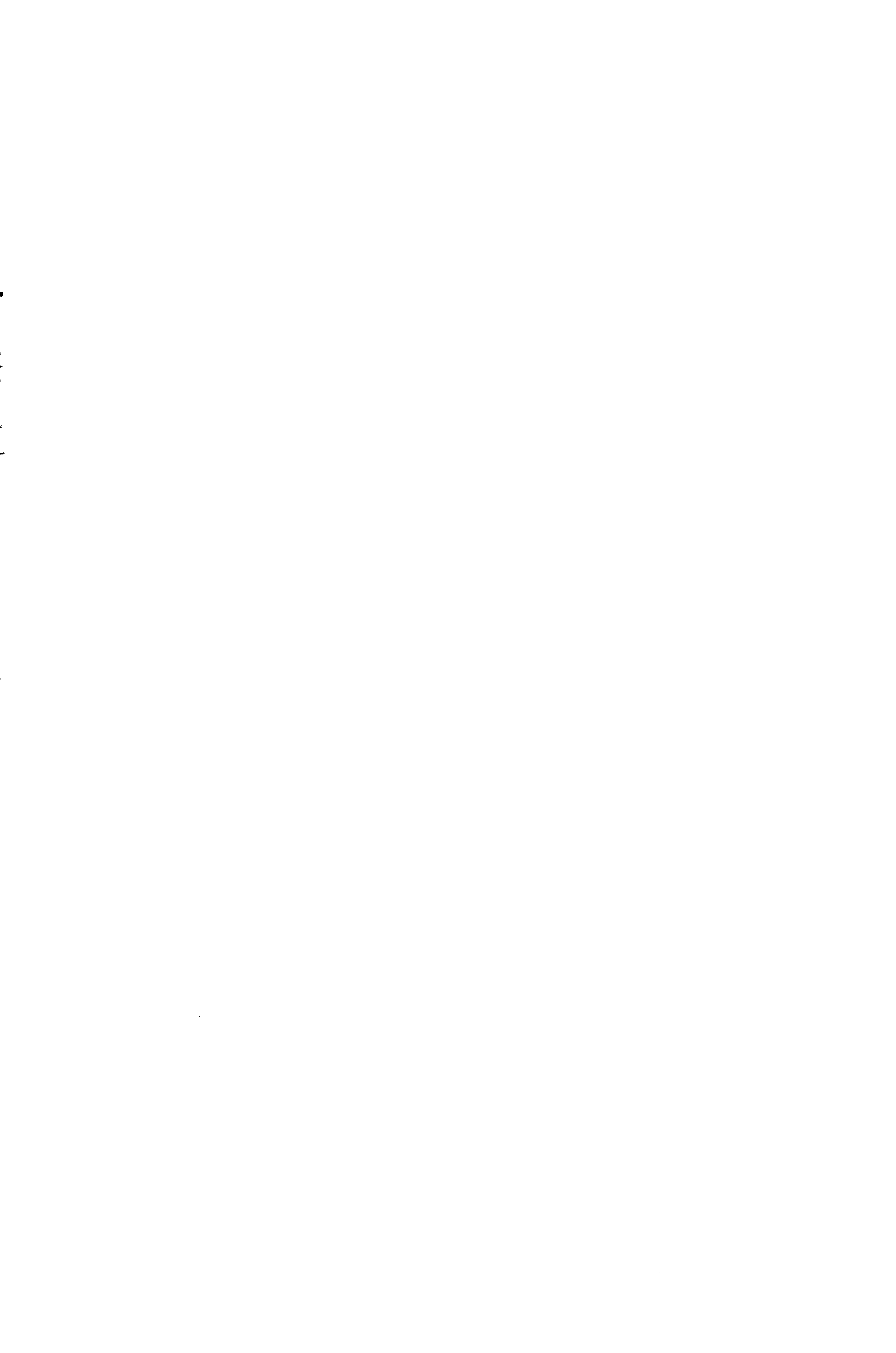
(١) شرحه برهان الدين إبراهيم بن أبي شريف المقدسي (ت٦٢٣هـ) سماها: العقد النضيد.

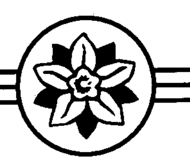
(٢) ديوان أبي العتاهية (ص١٩)، من قصيدة مطلعها:

الخير والشر عادات وأهواء ... وقد يكون من الأحباب أعداء



صورة المخطوطة





بسم الله الرحمن الرحيم

وصلَّى الله على سيد المرسلين محمد وآله وصحبه وسلَّم

(١) يَقُولُ بَعْدَ حَمْدِهِ لِرَبِّهِ ... مُصَلِّياً عَلَى النَبِي وَصَحْبِهِ

(٢) عَبْدُالرَحِيْمِ بْنُ الحُسَيْنِ الآمِلُ ... نَظْمَ كِتَابِ الاِقْتِرَاحِ يَسْهلُ

(٣) فَإِنْ يَجِي ضَمِيْرٌ أَوْ فِعْلٌ وَلَمْ ... يُذْكَرْ لَهُ اسْمٌ نَحْوُ عَنْهُ وَجَزَمْ

(٤) أَوْ أُطْلِقُ الشَيْخَ[(١)] فَمَا مَقْصُودِي ... فِيْ الكُلِ إلاَ ابْنَ دَقِيْقِ العِيْدِ

(٥) وَرُبَمَا قَدَّمْتُ لِلْمُنَاسَبَهْ ... وَرُبَمَا زِدْتُ لِأَمْرٍ نَاسَبَهْ

***

١ ـ الصَحِيْحُ

(٦) حَدُّ الصَّحِيحِ أَنْ يَكُونَ عَدْلاَ ... ذَا يَقْظَةٍ رَاوِيهِ ثُمَّ مَنْ لاَ

(٧) يَحْتَجُّ بِالمُرْسَلِ زَادَ مُسْنَدَا ... زَادَ أُولُواْ الحَدِيثِ أَنْ لاَ يُوجَدَا

(٨) ذَا عِلَّةٍ وَذَا شُذُوذٍ[(٢)] وَاحْدُدِ ... بِذَا الصَحِيحَ بِاتِفَاقٍ تَرْشُدِ

---

(١) ويجوز ضبطه: أو أُطْلِقَ الشيخُ.

(٢) قال ابن دقيق العيد: وفي هذين الشرطين نظر على مقتضى نظر الفقهاء، فإن كثيراً من العلل التي يعلل بها المحدثون لا تجري على أصول الفقهاء. قال: ومن شرط الحد أن يكون جامعاً مانعاً. =

(٩) وَإِنْ تُرِدْ أَصَحَّهُ فَصَحِّحِ كَمَا رَأى الجُعْفِيُّ مَا لِلأَصْبَحِي
(١٠) عَنْ نَافِعٍ بِمَا رَوَى عَنْ سَيِّدِهْ وَقِيلَ بَلْ أَيُّوبُ عَنْ مُحَمَّدِهْ
(١١) هُوَ ابْنُ سِيرِينَ عَنَ السَّلْمَانِي أَيْ عَنْ عَلِيٍّ أَحَدِ الأَرْكَانِ
(١٢) وَبَعْضُهُمْ يَرَى ابْنُ عَوْنٍ مَوْضِعَا أَيُّوبَ وَالبَعْضُ يَرَى مَا وَقَعَا
(١٣) مِمَّا رَوَى الأَعْمَشُ عَنْ إِبْرَهِمَا عَنِ ابْنِ قَيْسٍ عَنْ كُنَيْفِ العُلَمَا

❋ ❋ ❋

٢ ـ الحسن

(١٤) وَاضطَرَبَتْ أَقْوَالُهُمْ في الحَسَنِ فَقَالَ حَمْدٌ وَهُوَ غَيْرُ بَيِّنِ[١]
(١٥) هُوَ الذِي مَخْرَجُهُ قَدْ عُرِفَا وَاشْتَهَرَتْ رِجَالُهُ بِلاَ خَفَا
(١٦) قَالَ لَهُ كَذَا الصَّحِيحُ[٢] فَاشْتَرِطْ مَا لَمْ يَكُنْ يَبْلُغُهُ لا يَخْتَلِطْ

= قال العراقي في التقييد والإيضاح (٢١): والجواب أن من يصنف في علم الحديث، إنما يذكر الحد عند أهله، لا من عند غيرهم من أهل علم آخر.
قال الأبناسي في الشذا الفياح ٦٨/١: وجوابه أن قول المصنف ـ ابن الصلاح ـ (عند أهل الحديث) يخرج نظر الفقهاء.
وانظر: النكت لابن حجر ٩٧/١، فتح المغيث ١٧/١، توضيح الأفكار ١٣/١.

(١) قال ابن دقيق: ليس في عبارة الخطابي كبير تلخيص، وأيضاً فالصحيح قد عرف مخرجه واشتهر رجاله، فيدخل الصحيح في الحسن.
قال الصنعاني في نتائج الأفكار ١٥٥/١: أجاب الحافظ أبو سعيد العلائي عن ذلك فقال. إنما يتوجه الاعتراض على الخطابي أنْ لو كان عرف الحسن فقط، أما وقد عرف الصحيح أوّلاً، ثم عرَّف بالحسن، فيتعين حمل كلامه على أنه أراد بقوله (عرف مخرجه واشتهر رجاله) ما لم يبلغ درجة الصحيح، ويعرف هذا من مجموع كلامه اهـ.

(٢) تقرير هذا الشطر (قال) أي: ابن دقيق العيد (له) للخطابي (كذا) لك (الصحيح) اشتهرت رجاله.
انظر: الاقتراح (ص٧).
قال البلقيني: «واستعمله عامة الفقهاء وعليه مدار أكثر الحديث، من تمام الحد ليخرج الصحيح الذي دخل فيما قبله بل والضعيف أيضاً» (محاسن الاصطلاح (ص١٠٣)، التدريب (٦٧/١)).

(١٧) وَهْوَ الذِي يَقْبَلُهُ الجُمْهُورُ وَفِيهِ إِشْكَالٌ لَهُ مَذْكُورُ

(١٨) بِأَنَّ أَوصَافَ القَبُولِ إِنْ تَكُنْ فِيهِ بِوَجْهٍ مَا فَصَحِّحْهُ وإِنْ

(١٩) لَمْ تَكُ لَمْ تَقْبَلْهُ إلاَّ أَن يُرِدْ[١] في الاِصْطِلاَحِ فَهْوَ غَيْرُ مُسْتَرَدْ[٢]

(٢٠) وعَنْ أَبِي عِيسَى هُوَ الذِي وَرَدْ مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ ثُمَّ لَيْسَ في السَّنَدْ

(٢١) مُتَّهَمٌ بِكَذِبٍ وسَلِمَا فِيهِ مِنَ الشُّذُوذِ واسْتُشْكِلَ مَا

(٢٢) حَسَّنَهُ مَعْ كَوْنِهِ لا يُعْرَفُ إلاَّ بِوَجْهٍ وَاحِدٍ إِذْ يُوصَفُ

(٢٣) وَقِيلَ[٣] مَا ضَعْفٌ قَرِيبٌ مُحْتَمَلْ فِيهِ وَمَا ضَبْطٌ بِذَا الحَدِّ حَصَلْ[٤]

(٢٤) وَابْنُ الصَّلاَحِ قَالَ أَمْعَنْتُ النَّظَرْ فَبَانَ مِنْ كَلاَمِهِمْ لِي وَظَهَرْ

(٢٥) أَنَّ لَهُ قِسْمَيْنِ قِسْمٌ نَزَّلاَ عَلَيْهِ قَوْلَ التِرْمِذِيِّ وَعَلَى

(٢٦) ثَانِيهِمَا نَزَّلَ قَوْلَ حَمْدِ وَزَادَ في القِسْمَيْنِ عِنْدَ الحَدِّ

(٢٧) سَلاَمَةً مِنَ الشُّذُوذِ وَالعِلَلْ وَنُكْرَةٍ وَالشَّيْخُ في الأَخْذِ حَمَلْ[٥]

---

(١) قوله (يرِدْ) أصلها: يُرِيدُ، ولما سُكِّنت الدال سقطت الياء.

(٢) في الحاشية «خ: ذا لاصطلاح»، وعلى هذا يكون البيت: إلا أن يُرَدْ ذا لاصطلاح.
قال السخاوي: «وكلام ابن دقيق العيد أيضاً يشير إلى التوقف في إطلاق الاحتجاج بالحسن» انظر فتح المغيث ٧١/١.

(٣) قال السيوطي في التدريب ١٥٧/١: وما حكاه ابن الصلاح عن بعض المتأخرين أراد به ابن الجوزي، فإنه ذكر ذلك في العلل المتناهية، وفي الموضوعات.

(٤) قال السيوطي في التدريب ١٥٧/١: قال الطيبي: ما ذكره ابن الجوزي مبنيٌّ على أن معرفة الحسن موقوفة على معرفة الصحيح والضعيف، لأن الحسن وسط بينهما فقوله (قريب) أي: قريب مخرجه إلى الصحيح، محتمل لكون رجاله مستورين.

(٥) قوله: (والشيخ في الأخذ حمل) نظم لقول ابن دقيق العيد: «وهذا كلام فيه مباحثات ومناقشات على بعض الألفاظ».
قال ابن جماعة: يرد على القسم الأول: المنقطع، والمرسل الذي في رجاله مستور، وروى مثله، أو نحوه من وجه آخر.
ويرد على الثاني: المرسل الذي اشتهر رواته بما ذكر.
قال: فالأحسن أن يقال: الحسن ما في إسناده المتصل مستور، له به شاهد، أو مشهود قاصر عن درجة الإتقان، وخلا من العلة والشذوذ.
وقال الطيبي: لو قيل: الحسن مسندٌ من قرب من درجة الثقة، أو مرسل ثقة وروى=

(٢٨) وَاسْتَشْكَلُوا وَصْفَهُمُ لِمَتْنِ مُعَيَّنٍ بِصِحَّةٍ وَحُسْنِ

(٢٩) وَابْنُ الصَّلاحِ قَالَ ذَا بِنِسْبَةِ لِسَنَدَيْنِ أَوْ بِحَسْبِ اللُّغَةِ

(٣٠) وَرَدَّهُ الشَّيْخُ بِفَرْدٍ وُصِفَا بِذَاكَ[1] وَالثَّانِي بَأَنْ لَوْ عُرِّفَا

(٣١) بِاللُّغَوِيْ لَكَانَ بَعْضَ مَا وُضِعْ يُوصَفُ بِالْحُسْنِ وَذَاكَ مُمْتَنِعْ[2]

(٣٢) قَالَ وَقَوْلِي فِي الْجَوَابِ[3] إِنَّهُ يُعْلَمُ مِنْ صِحَّةِ مَتْنٍ حُسْنُهُ

= كلاهما من غير وجه، وسلم من شذوذ وعلة. لكان أجمع الحدود وأضبطها، وأبعد عن التعقيد.

انظر: التقييد والإيضاح ٤٧، التدريب ١٥٩/١، وانظر: فتح المغيث ٦٩/١.

(١) قال الزركشي في النكت ٣٧٠/١ (بتصرف): وقد يجاب عن هذا بأمرين:

أحدهما: كلامه محمول على الأعم الأغلب، فإن هذا القيد الذي ذكره الترمذي، قليل بالنسبة إلى مطلقه.

الثاني: سلمنا ذلك، لكن يحتمل أن يريد به: لا نعرفه إلا من حديث بعض الرواة. لا أن المتن لا نعرفه إلا من هذا الوجه، أي: انفراد الراوي به عن راوٍ آخر، لا أن المتن منفرد به، ويدل لهذا أنه أخرج في كتاب الفتن حديث خالد الحذاء عن ابن سيرين عن أبي هريرة: «من أشار إلى أخيه بحديدة»، حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه يستغرب من حديث خالد. فاستغربه من حديث خالد، لا مطلقاً.

(٢) قال ابن الملقن في المقنع ٩٠/١: ولك أن تقول: لا يرد على الشيخ - أي: ابن الصلاح - ما ألزمه به - ابن دقيق العيد - لأنه ذكر هذا التأويل للحسن الذي يقال مع الصحيح، لا للحسن المطلق، والموضوع لا يقال: إنه صحيح.

ووهاه بعضهم أيضاً بأن أحاديث الوعيد نحو «نوقش الحساب عذب» وشبهه، لا يوافق القلب، ولا يهواه، بل يجد منها كرباً وألماً من الخوف، وهي من الأحاديث الحسان.

وانظر: النكت ٣٠٦/١، توضيح الأفكار ٢٣٧/١.

وزاد ابن حجر كما في تدريب الراوي ١٦٣/١: ويلزم عليه أيضاً أنَّ كل حديث يوصف بصفة، فالحسن تابعه، فإن كل الأحاديث حسنة اللفظ بليغة، ولما رأينا الذي وقع له هذا كثير الفرق، فتارةً يقول: حسن فقط، وتارةً صحيح فقط، وتارةً حسن صحيح، وتارةً صحيح غريب، وتارةً حسن غريب، عرفنا أنه لا محالة جار مع الاصطلاح.

وانظر: فتح المغيث ٧١/١.

(٣) قال الأبناسي في الشذا الفياح ١٢٦/١: وسبقه إلى ذلك ابن المواق في كتابه بغية النقاد فقال: ظهر من هذا كله أن الحسن عند أبي عيسى صفة لا تخص الحسن، بل قد يشركه فيها الصحيح، فكل صحيح عنده حسن ولا عكس.

(٣٣) وَلَيْسَ فِي الْحُسْنِ قُصُورٌ يُوجَدُ عَــنْ صِــحَّــةٍ إلاَّ إذَا يَــنْــفَــرِدُ
(٣٤) فَالحِفْظُ وَالإِتْقَانُ لاَ يُنَافِي صِدْقاً فَفِي الحُسْنِ عُمُومٌ وَافِي
(٣٥) وَفِي كَلاَمِ الأَقْدَمِينَ الحَسَنُ فِي مَوْضِعِ الصَّحِيحِ وَهْوَ حَسَنُ[١]
(٣٦) (قَالَ ابْنُ سَيْدِ النَّاسِ بَعْدُ مُنْكِرَا لَـيْسَ أَعَـمُّ إِذْ أَبُـو عِـيسَـى يَـرَى
(٣٧) مَجِيئَهُ مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ بَلْ رَجَحْ إِنْ بِانْفِرَادِ الحُسْنِ يَأْتِي المُصْطَلَحْ)[٢]

❋ ❋ ❋

٣ ـ الضَّعيف

(٣٨) أَمَّا الضَّعِيفُ فَهْوَ ما لَم يَصِلِ لِلحُسْنِ[٣] والأَضْعَفَ مِنْهُ فَصِّلِ
(٣٩) فَأَضْعَفُ[٤] الإِسْنادِ لِلصِّدِّيقِ مـا جَـاء عـنْ صَـدَقَـةَ الـدَّقِـيـقِـي
(٤٠) عَـنْ فَـرقَـدٍ عَـنْ مُـرَّةٍ والأَوْهَـى لِـلْـعُـمَـرِيِّـيـنَ حَـدِيـثُ يُـنْـهَـى
(٤١) إلـى مُـحَـمَّـدِ بْـنِ قَـاسِـمٍ بِـمـا عَـنْ أَبِـهِ عَـنْ جَـدِّهِ عَـزْواً نَـمَـى
(٤٢) وَأَضْعَفُ الطُّرْقِ إِلَى عَلِيِّ عَمْرُو بْنُ شِمْرٍ أَيْ عَنِ الجُعْفِيِّ

---

(١) قال ابن حجر في النكت ٣٠٩/١: وفي الجملة أقوى الأجوبة ما أجاب به بأن دقيق العيد. وانظر: فتح المغيث ٩٥/١، توضيح الأفكار ٢٤٠/١.

(٢) أصل هذا الاعتراض على كلام ابن المواق، قال ابن سيد الناس كما في النفح الشذي (٢٩١/٧ ـ ٢٩٥): «بقي عليه أنه اشترط في الحسن أن يروى نحوه من وجه آخر ولم يشترط ذلك في الصحيح، فانتفى أن يكون كل صحيح حسناً، نعم قوله: وليس كل حسن صحيحاً، صحيح والجواب أن الحكم للفظة حسن إنما هو إذا انفردت ومعلوم حينئذ أنها جاءت على الوضع الاصطلاحي لتفيد ما تقرر من المراد».

(٣) عرفه ابن الصلاح بقوله: هو ما لم يجمع صفة الصحيح أو الحسن.
قال السيوطي في تدريب الراوي ١٧٩/١: وإن قيل إن الاقتصار على الثاني أولى، لأن ما لم يجمع صفة الحسن، فهو عن صفات الصحيح أبعد، ولذلك لم يذكره ابن دقيق العيد.

(٤) في (خ): ما ضعف، ولعل الصواب ما أثبته.

(٤٣) عَنْ حَارِثٍ عَنْهُ وَأَوْهَى الطُّرُقِ إِلى ابْنِ مَسْعُودٍ حَدِيثٌ قد رَقِي

(٤٤) إِلى شَرِيكٍ عَنْ أَبِي فَزَارَه عَنْ[1] أَبِي زَيْدٍ أَخِي الجَّهَالَه

(٤٥) وَلأَبِي هُرَيْرَةَ السَّرِيُّ بِمَا رَوَى دَاوُدُ ذَا الأَوْدِيُّ[2]

(٤٦) عَنْ أَبِهِ عَنْهُ بِهِ يَرْوِيهِ وَأَنَسٌ دَاوُدُ عَنْ أَبِيهِ

(٤٧) مُحَبَّرٌ أَيْ عَنْ أَبَانٍ[3] عَنْهُ وَلابْنَةِ الصِّدِّيقِ مَا جَا مِنْهُ

(٤٨) لِلْحَارِثِ بْنِ شِبْلٍ أَيْ في البَصْرَةِ عَنْ أُمِّ نُعْمَانَ عَنِ الصِّدِّيقَةِ

(٤٩) وَأَهْلُ مَكَّةَ فَعَبْدُاللَّهِ هُوَ ابْنُ مَيْمُونٍ بِلا اشْتِبَاهِ

(٥٠) أَيْ عَنْ شِهَابِ بْنِ خِرَاشٍ أَسْلَمَا ذاك إِلى الخُوزِيِّ أَيْ إِبرَاهِمَا[4]

(٥١) بِمَا رَوَى عِكْرِمَ عَنْ مَوْلاه وَلِلْيَمَانِيِّينَ مَا رَوَاهُ

(٥٢) العَدَنِيُّ حَفْصُهُمْ عَنْ حَكَمِ ابْنِ أَبَانِ العَدَنِي عَنْ عِكْرِمِ

(٥٣) وَمِصْرُ أَوْلادُ ابنِ رِشْدِينَ وهُمْ أَحْمدُ عَنْ مُحَمَّدٍ وَجَدُّهُمْ

(٥٤) حَجّاجُ أَيْ عَنْهُ رَوَى عَنْ قُرَّةِ عَنْ كُلِّ مَنْ عَنه رَوَى في نُسْخَةِ[5]

(٥٥) وَالشَّامُ ما أَتَى عَنِ المَصْلُوبِ مُحَمَّدِ بْنِ قَيْسٍ المَكْذُوبِ

(٥٦) عَنِ ابْنِ زَحْرٍ عَنْ عَلِيٍّ الشَّامِي عَنْ قَاسِمٍ أَيْ عَنْ أَبِي أُمَامِ

(٥٧) وَفي خُراسانَ فَأَوْهَى مَا وَقَعْ ابْنُ مَلِيحَةَ لِنَهْشَلٍ رَفَعْ

(٥٨) بِما رَوَى الضَّحَّاكُ عَنْ حَبْرِ الزَّمَنْ أَعْنِي ابْنَ عَبّاسٍ فَهَذا مَا وَهَنْ

❋ ❋ ❋

(١) لو قال (إلى أبي زيد) لكان أحسن في الوزن.

(٢) بالصرف وتركه، والصرف هو المختار. المغني في ضبط أسماء الرجال (١٥).

(٣) نسبة لأود بن مصعب. المغني في ضبط أسماء الرجال (٣٢).

(٤) الألف للإطلاق.

(٥) قال في الاقتراح: «فإنها نسخة كبيرة».

٤ ـ المرسل

(٥٩) ما سَقَطَ الصّاحِبُ مِنْهُ المُرْسَلُ وَقِيلَ رَاوٍ وَالشَّهِيرُ الأَوَّلُ

* * *

٥ ـ المنقطع والمعضل

(٦٠) وَسَقْطُ غَيْرِ صَاحِبٍ فَالمُنْقَطِعْ وَاثْنَيْنِ مِنْ أَيٍ فَمُعْضَلٌ سُمِعْ[1]

* * *

٦ ـ المقطوع

(٦١) وَإِنْ تَقِفْ بِدُونِ مَنْ قَدْ صَحِبا نَبِيَّنا فَمَقْطُوعٌ بِهَذا لُقِّبا

* * *

٧ ـ الموقوف

(٦٢) وَإِنْ تَقِفْ بِصاحِبٍ مِنْ قَوْلِ فَإِنَّهُ المَوْقُوفُ أَوْ مِنْ فِعْلِ

* * *

٨ ـ المرفوع

(٦٣) وَسَمِّ بِالمَرْفُوعِ قَوْلَ المُصْطَفَى وَفِعْلَهُ كَذاكَ تَقْرِيرٌ كَفَى

* * *

(١) لكنه قيده بمن دون الصحابي.

٩ ـ الموصول

(٦٤) وَسَمِّ بِالمَوْصُولِ ما قَدْ سَلِما مِنِ انْقِطاعٍ كَيْفَ كَانَ مِنْهُما

* * *

١٠ ـ المسند

(٦٥) وَكُلُّ ما وَصَلْتَهُ وَرُفِعا فَمُسْنَدٌ قِيلَ وَلَوْ مُنْقَطِعا

* * *

١١ ـ الشاذ والمنكر

(٦٦) وَذُو الشُّذُوذِ ما خِلافُه نَقَلْ ثِقاتُهُمْ أَوْ فَرْدُ مَنْ لا يُحْتَمَلْ

(٦٧) وَمُنْكَرٌ كَهْوَ وَقِيلَ الفَرْدُ وَذا بِأَفْرادِ الصَّحِيحِ رَدُّوا[١]

* * *

١٢ ـ الغريب، العزيز، المشهور[٢]

(٦٨) وَلَهُمُ الغَرِيبُ مَتْناً أَوْ سَنَدْ مُطْلَقاً أَوْ مُقَيَّداً إذا انْفَرَدْ

(٦٩) راويه[٣] عَنْ وَاحِدٍ لا مُطْلَقا فَذَا غَرِيبٌ عَنْ فُلانٍ صَدَقا

(٧٠) عَلَيْهِ الأمْرانِ، كَذا انْفَرَدَ بِهْ فُلانٌ عَنْ فُلانٍ أَمْرٌ مُشْتَبِهْ

---

(١) **فائدة**: قال ابن دقيق العيد: فقال في مقدمة شرح الإلمام كما في النكت ٢/٨٥: من حكى عن أهل الحديث أو أكثرهم أنه إذا تعارض رواية مرسل ومسند أو رافع وواقف أو ناقص وزائد أن الحكم للزائد، فلم يصب في هذا الإطلاق، فإن ذلك ليس قانوناً مطرداً، وبمراجعة أحكامهم الجزئية يعرف صواب ما نقول.

(٢) ذكر ابن دقيق العيد مبحث العزيز والمشهور بعد مبحث العالي والنازل.

(٣) يجوز إظهار ضمة المنقوص للضرورة، انظر: الأشموني (١/١٠٠).

(٧١) وَلابْـنِ مَنْـدَةَ الـغَـرِيـبُ يَـقَـعُ ... لِـواحِـدٍ عَـنِ الإمـامِ يُـجْـمَـعُ

(٧٢) حَـدِيـثُـهُ وَاثْـنـانِ[1] أَوْ ثَـلاثَـةِ ... عَـنْـهُ الـعَـزِيـزُ وَيَـلِـي ذَا الـشُّـهْـرَةِ

* * *

١٣ـ المسلسل

(٧٣) وَمـا أَتَـى إِسْـنـادُهُ بِـصِـفَـةِ ... مُـسَـلْـسَـلٌ إِنْ كُـلُّـهُ بِـصِـيـغَـةِ

(٧٤) وَتـارَةً يَـكُـونُ ذَاكَ أَكْـثَـرا ... كَـأَوَّلِـيَّـةٍ عَـلـى مـا اشْـتَـهَـرَا

(٧٥) وَسَلْسَلَ الكُلَّ أَبُو نَصْرٍ[2] وَفِي ... ذاكَ اتِّـصـالٌ وَاقْـتِـداءُ اقْـتُـفِـي

* * *

١٤ ـ المعنعن

(٧٦) وَمـا أَتَـى مِنْ مُسْنَدٍ مُعَنْعَنِ ... بِـعَـنْ فَـمَـرْدُودٌ إِذا لَـمْ يُـمْـكِـنِ

(٧٧) لِقَـاءُ مَنْ عَـنْـعَـنَـهُ وَاشْـتَـرَطـا ... ثُـبُـوتَـهُ بَـعْـضُـهُـمْ وَغَـلَّـطَـا

(٧٨) مُـسْـلِـمٌ الـثَّـانِـيَ وَالـمَـقِـيسُ ... أَنْ لا يَـكُـونَ فِـيـهِـمْ تَـدْلِـيـسُ

(٧٩) فَإِنْ يَكُنْ رُدَّ عَلَى الصَّحِيحِ ... حَتَّـى يَـبِـيـنَ الـوَصْـلُ بِـالـتَّـصْـرِيـحِ

(٨٠) لَكِنَّ ذاكَ فِي كَثِيرٍ يَعْسُرُ[3] ... وَفِـي اطِّـلاعِ الأَقْـدَمِـيـنَ نَـظَـرُ

* * *

---

(١) واثنان: على لغة من يلزم المثنى الألف مطلقاً.

(٢) أبو نصر الوزيري: محمد بن طاهر، روى عن أبي حامد بن بلال، فذكر الحديث المسلسل بالأولية، فزاد تسلسله إلى منتهاه فطعنوا فيه لذلك. (الميزان ٣/٥٨٦).

(٣) قال في الاقتراح: «إلا أن الجري عليه في تصرفات المحدثين وتخريجاتهم صعب عسير، يوجب اطراح كثير من الأحاديث التي صححوها».

١٥ ـ التَدلِيسُ

(٨١) وَمَنْ رَوَى عَنْ رَجُلٍ شَيْئاً وَما ... كانَ سَماعاً مِنْهُ لَكِنْ أَوْهَما

(٨٢) بِقالَ أَوْ رَوَى وَنَحْوُ ذَيْنِ ... فَذاكَ تَدْلِيسٌ بِغَيْرِ مَيْنِ

(٨٣) وَبَعْضُهُ يَقْدَحُ حَيْثُ يُفْعَلُ ... لِكَوْنِ مَنْ أَسْقَطَهُ لا يُقْبَلُ

(٨٤) أَمّا إذا أَوْهَمَ بِالعُلُوِّ ... أَوْ كَثْرَةَ الشُّيُوخِ حَيْثُ يَرْوِي

(٨٥) عَنْ واحِدٍ عَلى وُجُوهٍ أَوْ بَلَدْ ... كَحَلَبٍ يُرِيدُ حارَةً[1] فَقَدْ

(٨٦) أُجِيزَ إذْ مَقْصِدُهُ الإغْرابُ ... وَما الذِي وَرَّى بِهِ كَذّابُ

(٨٧) وَمِنْهُ ما يَخْفَى كَقَوْلِ البَصْرِي ... حَدَّثَنا يُرِيدُ أَهْلَ المِصْرِ

(٨٨) وَلِلسَّبِيعِي ما فُلانٌ ذَكَرَهْ ... لَكِنْ فُلانٌ دَلْسَةٌ مُسْتَنْكَرَهْ

(٨٩) والجهل بالمعروف والتزيُّنُ[2] ... مفسدة له وقد يُفَطِّنُ[3]

(٩٠) (قُلْتُ وَمِنْهُ دَلْسَةُ التَّسْوِيَةِ ... يَأْتِي لِما سَمِعَهُ مِنْ ثِقَةِ

(٩١) عَنْ رَجُلٍ مُضَعَّفٍ[4] فَيُذْهِبُ ... ذاكَ الضَّعِيفَ مِنْهُ ثُمَّ يَنْسِبُ

(٩٢) ذاكَ لِشَيْخِهِ وَذَا شَدِيدُ ... بَقِيَّةٌ سَوّاهُ وَالوَلِيدُ)

❋ ❋ ❋

١٦ ـ المضطرب

(٩٣) وَما أَتَى مِنْ أَوْجُهٍ بِخُلْفِ ... مُضْطَرِبٌ وَمُوجِبٌ لِلضَّعْفِ

(٩٤) فَإنْ يَكُنْ بَعْضُ الوُجُوهِ أَمْكَنا ... بِقُوَّةٍ فاحْكُمْ لَهُ أَوْ أَمْكَنا

---

(١) يريد موضعاً متصلاً بالقاهرة.

(٢) تنبَّه لهذه المفسدة الثانية ياقوتة العلماء المعافى بن عمران الموصلي.

(٣) ومن مصلحته أنه (قد يفطن) من يراد اختبار حفظه ومعرفته بالرجال.

(٤) غالباً.

(٩٥) الجَمْعُ كَالإِبْهَام وَالتَّعْيِينِ فَواضِحٌ أَوْ [جا][١] لِمَعْنَيَيْنِ
(٩٦) فَمُشْكِلٌ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ قَدْ رَواهُ كُلٌّ أَوْ فَواحِدٌ فَقَدْ
(٩٧) فَإِنْ يَكُونا ثِقَتَيْنِ لَمْ يُبَلْ[٢] بِمُقْتَضَى الفِقْهِ مَعَ الأُصُولِ بَلْ
(٩٨) غَيْرُهُمُ يَقُولُ بَلْ يَدُلُّ ذا عَلَى انْتِفاءِ ضَبْطِهِ ثُمَّ إذا
(٩٩) دَلَّ دَلِيلٌ أَنَّ ذاكَ عَنْهُما بِأَنْ رَواهُ مَرَّةً كَذا فَما
(١٠٠) ذاكَ اخْتِلافٌ فِيهِ، أمّا الضَّعْفُ فِي راوٍ مِنَ اثْنَيْنِ فَذُو تَوَقُّفِ
(١٠١) هَلْ هُوَ لِلْعَدْلِ أَوِ الجَرِيحِ[٣] أَوْ لَهُما وَافْزَعْ إِلى التَّرْجِيحِ

❋ ❋ ❋

١٧ ـ المدرج

(١٠٢) وَلَفْظُ راوٍ في الحَدِيثِ يُدْرَجُ مِنْ غَيْرِ فَصْلٍ مِنْهُ فَهُوَ المُدْرَجُ
(١٠٣) وَكَثُرَ اسْتِدْلالُهُمْ بِمَتْنِ جاءَ مُفَصَّلاً وَهَذا ظَنِّي
(١٠٤) ذُو قُوَّةٍ في آخِرٍ وضَعْفِ في أَوَّلٍ وَوَسَطٍ وَعَطْفِ[٤]

---

(١) في الأصل بدون هذه الزيادة ولا يستقيم الوزن بدونها.

(٢) (لم يبل): أصلها: لم يبالَى، بالبناء للمجهول.

(٣) وفي الهامش: المجروح، وفوقها علامة: «صح».

(٤) قال الأبناسي في الشذا الفياح ١/٢٢٠: وضعف ابن دقيق العيد حكم الإدراج في نحو هذا فقال في الاقتراح: ومما يضعف فيه أن يكون مدرجاً ولا سيما إن كان مقدماً على اللفظ المروي، أو معطوفاً عليه كما لو قال: **«من مس ـ أنثييه ـ أو ذكره فليتوضأ»** بتقديم الأنثيين على الذكر، فها هنا ضعف الإدراج لما فيه من اتصال هذه اللفظة بالعامل الذي هو من لفظ الرسول ﷺ اهـ. مع أن جميع طرقه ليس في شيء منها تقديم الأنثيين على الذكر وإنما ذكره مثالاً.

قال البقاعي كما في توضيح الأفكار ٢/٦١: ليس كذلك فقد وقع في كتاب الثواب لابن شاهين من رواية محمد بن دينار عن هشام، عن عروة: من مس أنثييه وذكره فقد الأنثيين وإنما ذكره الشيخ مثالاً فليعلم ذلك.

قال الحافظ في النكت ٢/٢٩٠: وعلى هذا فتضعيف ابن دقيق العيد للحكم بذلك فيه نظر، فإنه=

١٨ ـ التميز بين ألفاظ الأداء

(١٠٥) يَقُولُ مَنْ مِنْ لَفْظِ شَيْخ يَسْمَعُ مُـنْـفِـرِداً حَـدَّثَـنِـي وَيَـجْـمَـعُ

(١٠٦) إنْ كَانَ في جَماعَةٍ قُلْتُ كَذا فِـي اثْـنَـيْـنِ ثُـمَّ بَـعْـضُـهُـمْ أجازَ ذا

(١٠٧) فِي العَرْضِ وَاسْتَبْعَدَ[1] وَالإخْبارُ عَمْ وَصَـالِـحٌ لِـذا وَذَا كَـمـا جَـزَمْ

(١٠٨) وَمَالِكٌ سَوَّى وَفِي الإجازَهْ أَطْـلَـقَـهُ بَـعْـضٌ وَبَـعْـضٌ مَـازَهْ

(١٠٩) بِقَوْلِهِ أَجَازَهُ وَالشَّيْخُ لَمْ يَـرَهْ بِـإطْـلاقٍ وَلا قَـيْـدٍ أَلَـمْ

(١١٠) وَالجَمْعُ وَالإفْرادُ كَالتَّحْدِيثِ (قُلْتُ وَجُمْهُورُ أُولِي الحَدِيثِ

(١١١) يَخْتارُ الإفْرادَ لِمَنْ قَدْ قَرَأَ كَحَاكِمٍ وَابْنِ الصَّلاحِ ذا رَأى)

(١١٢) وَمَنْ يَقُلْ سَمِعْتُ في العَرْضِ فَلا وَجْـهَ لَـهُ إلاَّ إذا مـا شَـمِـلا

(١١٣) في الاصْطِلاحِ لا بِوَضْعِ فَرْدِ وَبَـعْـضُـهُـمْ قَـرَّبَـهُ بِـالـقَـيْـدِ

(١١٤) قِراءَةً عَلَيْهِ وَالمُتَرْجِمُ يُـطْـلِـقُـهُ مُـصْـطَـلَـحاً وَعَـمَّـمُـوا

(١١٥) وَالأَقْدَمُونَ لِلسَّماعِ اسْتَعْمَلُوا أَنْـبَـأَنـا والآخِـرُونَ يَـجْـعَـلُـوا[2]

(١١٦) مَدْلُولَه إجازَةً وَاسْتُبْعِدا إلاَّ إذا كَـانَ اصْـطِـلاحـاً جُـدِّدا

❋ ❋ ❋

١٩ ـ الموضوع

(١١٧) وَلَهُمُ المَوْضُوعُ وَهُوَ المُخْتَلَقْ وَلَـهُـمْ فـي حُـكْـمِـهِ بِـهِ طُـرُقْ

= إذا ثبت بطريقه أن ذلك من كلام بعض الرواة، لا مانع من الحكم عليه بالإدراج.

وفي الجملة: إذا قام الدليل على إدراج جملة معينة بحيث يغلب على الظن ذلك، فسواء كان في الأول أو الآخر فإن سبب ذلك الاختصار من بعض الرواة بحذف أداة التفسير أو التفصيل، فيجيء من بعده فيرويه مدمجاً من غير تفصيل فيقع ذلك.

(١) أي: استبعده ابن دقيق العيد.

(٢) في (خ): يجعل.

(١١٨) تَرْجِعُ لِلْمَرْوِي وَحالِ الناقِلِ كَقَوْلِ بَعْضٍ في جَوابِ السائِلِ

(١١٩) عَنْ كَذِبِ الشَّيْخِ بِما يَعْرِفُهُ قالَ إذا رَوَى حَدِيثاً مَتْنُهُ

(١٢٠) لا تُؤكَلُ القَرْعَةُ حتّى تُذْبَحا وَكَغِياثٍ إِذْ رَوَى فَافْتَضَحا

(١٢١) ذِكْرُ الجَناحِ في حَدِيثٍ لا سَبَقْ إِذْ لَعِبُ الحَمامِ لِلْمَهْدِي اتَّفَقْ

(١٢٢) كَذا بِالاِقْرارِ بِهِ وَاسْتَشْكَلَهْ الشَّيْخُ[1] بَلْ يَرُدُّهُ لَنْ يَقْبَلَهْ

❋ ❋ ❋

٢٠ ـ المقلوب

(١٢٣) وَسَمِّ بِالمَقْلُوبِ ما راوٍ جُعِلْ مَكانَ مَعْرُوفٍ لِمَتْنٍ قَدْ نُقِلْ

(١٢٤) لِطَلَبِ الإغْرابِ والفَقِيهُ قَدْ يُجَوِّزُ الأَمْرَيْنِ إِذْ كُلٌّ وَرَدْ[2]

❋ ❋ ❋

---

(١) قال الحافظ في النكت ٣٠١/٢، ٣٠٢: كلام ابن دقيق العيد ظاهر في أنه لا يستشكل الحكم، لأن الأحكام لا يشترط فيها القطعيات، ولم يقل أحد أنه يقطع بكون الحديث موضوعاً بمجرد الإقرار، إلا أن إقرار الواضع بأنه وضع يقتضي موجب الحكم العمل بقوله، وإنما نفى ابن دقيق العيد القطع بكون الحديث موضوعاً بمجرد إقرار الراوي بأنه وضعه فقط.
وهذا كله مع التجرد، أما إذا انضم إلى ذلك قرائن تقتضي صدقه في ذلك الإقرار. . . إلخ.
زاد السيوطي في التدريب ٢٧٥/١: على حد ما تقدم أن المراد بالصحيح والضعيف ما هو الظاهر، لا ما في نفس الأمر، ونحا البلقيني في محاسن الاصطلاح قريباً من ذلك.
وانظر: فتح المغيث ٢٧٠/١.

(٢) تتمة: قال في الاقتراح: «لكن يقوم عند المحدثين قرائن وظنون يحكمون بها على الحديث بأنه مقلوب، وقد يطلق على راويه بأنه يسرق الحديث، وقد يطلق المقلوب على اللفظ بالنسبة إلى الإسناد، والإسناد بالنسبة إلى اللفظ».

٢١ ـ كيفية السماع والتحمل

(١٢٥) وَقَبِلُوا ما حَمَلَ الصَّبِيُّ أَوْ كـافِـرٌ أوْ مُـفَـسَّـقٌ ثُـمَّ رَوَوْا
(١٢٦) بَعْدَ زَوالِ العُذْرِ كَابْنِ مُطْعِمِ سَـمـاعُـهُ لِـلـطُّـورِ غَـيْـرَ مُـسْـلِـمِ

* * *

٢٢ ـ متى يصح سماع الصغير

(١٢٧) وَجَعَلُوا السَّماعَ بِالخَمْسِ حَصَلْ وَقَـبْـلَـهُ الـحُـضُـورُ إِذْ فِـيـهـا عَـقَـلْ
(١٢٨) مَـحْـمُـودٌ الـمَـجَّـةَ وَهْـوَ ذُو نَظَرْ وَالـفَـهْـمُ وَالـتَّـمْـيِـيـزُ فَـهْـوَ الـمُـعْـتَـبَـرْ

* * *

٢٣ ـ التعبير في التصانيف

(١٢٩) وَاصْطَلَحُوا أَخِيراً أَنْ يَصَّرَّفوا فَـمَـنْ أَتَـى مِـنَ الـرُّواةِ يَـخْـلُـفُ
(١٣٠) رِوايَـةً لِـلْـكُـتُـبِ الـمُـصَـنَّـفَـهْ لَـكِـنْ أَتَـوْا بِـلَـفْـظِـهـا مُـؤْتَـلِـفَـهْ
(١٣١) وَفِـيـهِ بَـحْـثـانِ لَـهُ فَـالأَوَّلُ كَـيْـفَ يُـزادُ غَـيْـرَ شَـيْءٍ يُـحْـمَـلُ[1]
(١٣٢) وَفي الأُصُولِ مَنْ بِمَعْنَى يَرْوِي لَـمْ يَـنْـتَـقِـصْ وَلَـمْ يَـزِدْ فـي الـمَـرْوِي
(١٣٣) مِنَ النُّعُوتِ وَالتَّوارِيخِ وَما شـاكَـلَ مِـمّـا لَـمْ يَـكُـنْ قَـدْ تُـرْجِـمـا[2]
(١٣٤) والثّانِي هَلْ مَنْ يَسْتَنِصُّ الكُتُبا لَـفْـظـاً هُـوَ اسْـتِـحْـسـانٌ أَمْ قَـدْ وَجَـبـا

---

(١) في (خ): يجمل.
قال في الاقتراح: «ثم إن هذه شهادة لذلك الشخص بهذه المرتبة، وقد أخبر هذا الراوي عن شيخه بهذه المرتبة وأنه شاهد بها».
(٢) وقع في المخطوط هذا البيت مقدماً على سابقه، والصواب إن شاء الله ما أثبته، انظر: الاقتراح (٢٨).

(١٣٥) وَفي كَلام بَعْضِهِمْ ما يُشْعِرُ بِأَنَّهُ مُمْتَنِعٌ فَيُحْظَرُ
(١٣٦) تَغْييرُ تَصْنِيفٍ وَإِن كَانَ لَهُ النَّقْلُ بِالمَعْنَى وَرَدَّ قَوْلَهُ
(١٣٧) إِذْ يَلْزَمُ التَّغْييرُ فِيما يُنْقَلُ إِلى التَّخارِيجِ وَلَمْ يُفَصِّلُوا[١]

* * *

٢٤ ـ من نسب الشيخ في أول الجزء[٢]

(١٣٨) وَالأَقْدَمُونَ يَنْسِبُونَ الشَّيْخَ في أَوَّلِ مَتْنٍ ثُمَّ في المُرْتَدَفِ
(١٣٩) يَأْتُونَ بِاسْمِهِ فَقَطْ وَهَلْ لَنا إِتْمامُ ما بَعْدُ فَمَنْ مَنَعَنا
(١٤٠) النَّقْلَ بِالمَعْنَى فَلا وَيُمْكِنُ جَوازُهُ إِنْ جازَ ثُمَّ الأَحْسَنُ
(١٤١) فِيهِ[٣] بِيَعْنِي أَوْ بِهُوْ وَقَدْ ذَهَبْ أَكْثَرُهُمْ بِحِلِّ إِتْمامِ النَّسَبْ

* * *

٢٥ ـ النسخ التي إسنادها واحد

(١٤٢) نُسْخَةُ هَمّامٍ وَنَحْوِها لَنا أَنْ نُفْرِدَ البَعْضَ بِما حَدَّثَنا

---

(١) عقب العراقي في التقييد والإيضاح (١٧٦) على هذا بقوله: وما ذكره من أنه يقتضي تجويزه فيما ينقل من المصنفات المتقدمة إلى أجزائنا وتخاريجنا؛ ليس بمسلم، بل آخر كلام ابن الصلاح يشعر أنه إذا نقل حديث من كتاب، وعزى إليه، لا يجوز فيه الإبدال سواء نقلناه في تأليف لنا أو لفظاً، والله أعلم.

قال السخاوي في فتح المغيث ٢٤٩/٢: لكن ميل شيخنا إلى الجواز إذا قرن بما يدل عليه كقوله: بنحوه.

(٢) يوجد في الاقتراح (ص٢٩) قبله: «المسألة الرابعة: من المتأخرين من يتسامح ويقول، سمعت فلاناً يقول فيما قرأه عليه، أو سمعه من القارىء عليه، وهذا تسامح خارج عن الوضع، ليس له وجه، إلا أن يكون بتغيير اصطلاح...».

(٣) في (خ): فقيل.

(١٤٣) الشَّيْخُ بِالإِسْنادِ مَجْمُوعاً وَفي ... مُسْلِمِ القَيْدُ بِمِنْها وَاصْطُفِي

* * *

٢٦ ـ الاقتصار على بعض الحديث

(١٤٤) وَالاقْتِصارُ مَنْعُهُ حَيْثُ ذَهَبْ[(١)] ... مَعْنًى وَإِلاّ فَالجَوازُ أَقْرَبْ

(١٤٥) (قُلْتُ وَخَصَّ ابنُ الصَّلاحِ الحِلاً ... بِعالِمٍ عَلى الصَّحِيحِ نَقْلا)

(١٤٦) وَإِنْ بِتَغْيِيرِ سِوَى المَعْنَى وَرَدْ ... فَفِيهِ خُلْفُ النَّقْلِ بِالمَعْنَى اطَّرَدْ

* * *

٢٧ ـ تقديم المتن على السند

(١٤٧) مَنْ سَمِعَ الحَدِيثَ قَبْلَ السَّنَدِ ... فَهَلْ لَهُ بِسَنَدٍ أَنْ يَبْتَدِي

(١٤٨) جَوَّزَ بَعْضُ الأَقْدَمِينَ ذا، وذا ... مِنَ الرِّوايَةِ بِمَعْنًى[(٢)] أُخِذا

* * *

٢٨ ـ إذا سمع من الشيخ إسناد كتاب جملة[(٣)]

(١٤٩) وَهَلْ لِمَنْ قَدْ سَمِعَ الشَّيْخَ ذَكَرْ ... إِسْنادَهُ عَلى كِتابٍ قَدْ حَضَرْ

(١٥٠) يَرْوِي أَحادِيثَ الكِتابِ قائِلاً ... أَخْبَرَنِي، أَجازَهُ الشَّيْخُ عَلى

(١٥١) أَنَّ قُصارَى الأَمْرِ إِجْمالُ الخَبَرْ ... مِنْ غَيْرِ تَفْصِيلٍ نَعَمْ فِيهِ نَظَرْ

(١٥٢) إِذْ جَرَتِ العادَةُ أَنَّ مَا قَرا ... هُوَ الذِي يُقالُ فِيهِ أَخْبَرا

---

(١) في (خ): يذهب، ولا يتزن البيت بذلك.

(٢) في (خ): بالمعنى، وهو غير متزن.

(٣) في (خ): جملتا.

(١٥٣) وَذا يُناوِلُ وَذا لَنْ يَمْنَعا صِدْقاً فَإِنْ رِيبَةً ادَّى مُنِعا

❋ ❋ ❋

٢٩ ـ إذا قال الشيخ مثله

(١٥٤) وَحَيْثُ ساقَ خَبَرا بِسَنَدِ وَسَنَداً وَقالَ مِثْلَهُ قَدِ

(١٥٥) فَلَمْ يُجِزْ شُعْبَةُ وَهْوَ الظّاهِرْ إِيرادُهُ مِنَ الطَّرِيقِ الآخَرْ

(١٥٦) وَبَعْضُهُمْ جَوَّزَهُ إِنْ يُعْرَفِ راوِيهِ بِالضَّبْطِ وَعَدِّ الأَحْرُفِ

(١٥٧) وَالشَّيْخُ زادَ أَنْ يَكُونَ يَفْرِقُ مَدْلُولَ ذا مِنْ «نَحْوِ» إِذْ يَفْتَرِقُ

(١٥٨) وَأَكْثَرُوا التَّعْبِيرَ أَيْ عَنْ مِثْلَهْ بِقَوْلِهِمْ مِثْلُ حَدِيثٍ قَبْلَهْ

(١٥٩) وَهُوَ كَذا وَالشَّيْخُ في ذا اخْتارَ أَنْ يَزِيدَ قالَ مِثْلَهُ وَهْوَ حَسَنْ

(١٦٠) وَاخْتارَ في مَتْنَيْنِ جاءا بِسَنَدْ وَقِيلَ في الثّانِي بِهِ لِمَنْ قَصَدْ

(١٦١) نَقْلَ الأَخِيرِ أَنْ يَسُوقَ السَّنَدا وَقالَ قالَ وَبِهِ وَسَرَدا

❋ ❋ ❋

٣٠ ـ بيان ما يقع في السماع من الوهن

(١٦٢) وَتَرْكُ[١] وَهْنٍ في السَّماعِ خامِرَهْ بَيِّنَهُ كَالأَخْذِ في المُذاكَرَهْ

(١٦٣) وَتَرْكُ عَرْضٍ ثُمَّ حَيْثُ عَرِيا مِنْهُ كَثِيرُ خَطَىءٍ لَنْ يَرْوِيا

(١٦٤) إِلاّ بِهِ أَوْ مَعْ بَيانِ كَثْرَةِ الخَطَإِ الواقِعِ في الكِتابَةِ

(١٦٥) وَإِنْ تَكُ الصِّحَّةُ فِيهِ غالِبَهْ فَقَدْ يُقالُ الظّاهِرُ المُناسَبَهْ

(١٦٦) فَيُنْدَبُ البَيانُ أَوْ يُقالُ بَلْ **الأَصْلُ أَنَّ الإِتْقانَ ما حَصَلْ**

---

(١) كذا بالأصل، ولعل الصواب: (وحكم وهن في السماع..). ولو كان البيت:

وحكم وهن في السماع خامره بيانه كالأخذ في المذاكرة

٣١ ـ إذا روى الحديث عن شيخين

(١٦٧) وَحَيْثُ عَنْ شَيْخَيْنِ مَتْناً نَقَلا ... وَلَمْ يُمَيِّزْ لَفْظَ ذا مِنْ ذا فَلا

(١٦٨) بَأْسَ إذا بِثِقَةٍ قَدْ عُرِفا ... وَإِنْ يَكُنْ بَعْضٌ ضَعِيفٌ ضُعِّفا

❋ ❋ ❋

٣٢ ـ آداب المحدث

(١٦٩) وَصَحِّحِ الْعَزْمَ وَمِنْ أَحْسَنِ ما ... يُقْصَدُ في ذا العِلْمِ شَيْئانِ هُما

(١٧٠) تَكْثِيرُكَ الصَّلاةَ لا لِلْعادَهْ ... بَلْ قاصِداً بِذاكَ لِلْعِبادَهْ

(١٧١) وَالنَّفْعَ مُطْلَقاً[١] كَقَوْلِ الحَنْظَلِي[٢] ... لَعَلَّ ما أَنْجُوا بِهِ لَمْ يَحْصُلِ

(١٧٢) وَالأَجْرَ في التَّبْلِيغِ لَيْسَ يُرْتَأَى ... فِيهِ وَمِنْهُ نَضَّرَ اللهُ امْرَءا

(١٧٣) وَمَنْ لَهُ احْتِيجَ تَصَدَّرْ لا يَقِفْ ... وَبِالزَّمانِ وَالْمَكانِ يَخْتَلِفْ

(١٧٤) وَبَعْضُهُمْ يَخْتارُ لِلْخَمْسِينا ... وَلَيْسَ مُنْكَراً لِأَرْبَعِينَ

(١٧٥) وَكَمْ رَوَوْا قَبْلُ وَقِيلَ إِنْ يَخَفْ ... مِنْ هَرَمٍ يُخْتارُ تَرْكُهُ يَقِفْ[٣]

(١٧٦) وَلِلثَّمانِينَ يَكُونُ الحَدُّ ... عِنْدَ ابْنِ خَلَّادٍ وَذا إِذْ يَبْدُوا

(١٧٧) مِنْهُ اخْتِلالٌ لَيْسَ لِلصَّحِيحِ ذا ... بَلْ أَكَّدُوا وَالقَوْلُ في الأَعْمَى كَذا

(١٧٨) وَيَنْبَغِي الإِمْساكُ حَيْثُ في بَلَدْ ... أَوْلَى إذا ما لَمْ يُعارِضْ مُسْتَنَدْ

(١٧٩) وَإِنْ يُرِدْ أَخْذَ كِتابٍ عَنْهُ ... دَلَّ عَلَى مَنْ هُوَ أَوْلَى مِنْهُ

---

(١) مطلقاً: «قصد الانتفاع، والنفع لغيره».

(٢) عبدالله بن المبارك، قال: «لعل الكلمة التي فيها نجاتي لم أسمعها إلى الآن».

(٣) في (خ): فيقف.

(١٨٠) ما لَمْ يُعارِضْ راجِحٌ كَأَنْ نَزَلْ مَنْ هُوَ ضابِطٌ وَفي العالِي خَلَلْ

(١٨١) وَلْيَرْوِ مَعْ تَمَكُّنٍ وَهَيْبَةِ مَعَ وَقارٍ وَعَلى طَهارَةِ

(١٨٢) وَالغُسْلُ وَالبَخُورُ وَالتَطَيُّبُ وَزَجْرُ مَنْ يَرْفَعُ صَوْتاً يُنْسَبُ

(١٨٣) لِمالِكٍ لِقَوْلِهِ لا تَرْفَعُوا وَلْيُقْبِلَنْ عَلَيْهِمُ إِذْ يُسْمِعُ

(١٨٤) وَلْيَحْذَرِ السَّرْدَ وَقَدْ تَسامَحا قُرّاؤُنا وَلا أَرَى التَّسامُحا

(١٨٥) حَيْثُ اخْتَفَى البَعْضُ وَمَنْ يَقُولُ يَدْخُلُ في إِجازَةٍ مَرْذُولُ

(١٨٦) إِذْ قَوْلُهُ قِراءَةً عَلَيْهِ لا يُطابِقُ الواقِعَ فِيما حَمَلا

(١٨٧) فالنَسئِي[1] يَقُولُ في ذا وَذَكَرْ كَلِمَةً، نَعَمْ إِذا الشَّيْخُ اسْتَقَرْ

(١٨٨) بِالجُزْءِ إِجْمالاً كَما مَرَّ وَسِعْ مُطْلَقُ الاِخْبارِ فَقَطْ لَم يَمْتَنِعْ

(١٨٩) وَإِنَّما يُكْرَهُ ذاكَ كَوْنُهُ يُخالِفُ العادَةَ ثُمَّ إِنَّهُ

(١٩٠) يُوقِعُ تُهْمَةً وَذا هُنا امْتَنَعْ كَيْفَ إِذا بِخَطِّ غَيْرِهِ وَقَعْ

(١٩١) واعْقِدْ كَما يَفْعَلُ أَهْلُ المَعْرِفَهْ مَجْلِسَ الاِمْلاءِ فَذاكَ في الصِّفَهْ

(١٩٢) أَجَلُّ أَنْواعِ الحَدِيثِ إِذْ هُوَ مُحَقَّقٌ مُبَيَّنٌ وَقَدْ حَوَى

(١٩٣) العَرْضَ بَعْدَهُ كَما قَدْ عُهِدا وَابْدَأْ بِحَمْدٍ وَصَلاةٍ وَابْتَدَى

(١٩٤) بِمَنْ ذَكَرْتَ أَوْ بِما المُسْتَمْلِي[2] مَعَ دُعاءٍ حَسَنٍ لِلْمُمْلِي

(١٩٥) وَالشَّيْخُ قالَ لَفْظُ مَنْ حَدَّثَكا أَحْسَنُ عِنْدِي أَوْ فَمَنْ أَخْبَرَكا

(١٩٦) ما لَمْ يَكُنْ لِأَحَدٍ تَقَدَّما ذِكْرٌ مِنَ الشَّيْخِ، نَعَمْ إِنْ عُلِما

(١٩٧) بِمَنْ ذَكَرْتَ عادَةٌ لِلسَّلَفِ فالاِتِّباعُ حَسَنٌ لِلْخَلَفِ

(١٩٨) وَأَثْنِ في الإِمْلاءِ عَنْ شُيُوخِكا بِالحَقِّ، وَارْفَعْ بِالصَّلاةِ صَوْتَكا

(١٩٩) وَقَدِّمِ الأَعْلَى وَالاَحْفَظَ وَذا أَحْسَنُ، واخْتَرْ قِصَرَ المَتْنِ إِذا

---

(١) في (خ): فالنساي.

(٢) تقريره: وابتدأ المستملي بلفظ: «من ذكرت» أو «ما ذكرت».

(٢٠٠) عَلا وَكَانَ يَبْتَغِي ذُو الحِفْظِ ... مـا قَـدْ أَفـادَ مِـنْ مَـزِيـدِ لَـفْـظِ
(٢٠١) أَوْ ذِي بَيانِ مُجْمَلٍ أَوْ ما غَرُبْ[1] ... إِسْنـادُهُ وَالـمُـشْـكِـلاتِ اجْـتَـنِـبْ
(٢٠٢) وَأَمْلِ لِلْجُمْهُورِ في الفَضائِلِ ... وَشِبْـهِـهـا وَذاتَ الأَحْـكـام انْـقُـلِ
(٢٠٣) لِذِي تَفَقُّهٍ وَجانِبْ ما وُضِعْ ... إِلاَّ مَـعَ الـبَـيـانِ فَـهْـوَ مُـتَّـسِـعْ
(٢٠٤) وَبِالحِكاياتِ وَالأَشْعارِ اخْتِمِ ... وَاخْـتِـيـرَ مـا نـاسَـبَ الإِمْـلا فَـاعْـلَـمِ

❋ ❋ ❋

٣٣ ـ آداب الطالب

(٢٠٥) وَأَحْسِنِ القَصْدَ وَزَكِّ نَفْسَكا ... بِـصـالِـحِ الآدابِ وَاجْـهِـدْ جَـهْـدَكـا
(٢٠٦) وَقَدِّمِ السَّماعَ في مِصْرِكَ مِنْ ... شُيُوخِهِ الأَوْلَى فَالأَوْلَى وَاسْتَعِنْ
(٢٠٧) بِالأَخْذِ عَنْ حُفّاظِهِ، وَانْهَمَكا ... الـنّـاسُ فـي الـعـالِـي فَـأَدَّى ذالِـكـا
(٢٠٨) لِتَرْكِهِمْ حُفّاظَهُمْ وقَدَّمُوا ... مَـنْ كـانَ قَـدْ أُحْـضِـرَ لَـيْـسَ يَـفْـهَـمُ
(٢٠٩) ثُمَّ ارْحَلَنْ وَلاَ تُساهِلْ حَمْلا ... وَاعْـمَـلْ بِـمـا تَـسْـمَـعُ فِـيـهِ فَـضْـلا
(٢١٠) ما لَمْ يَكُنْ مَوْضُوعُهُ أَوْ يَقْتَضِي ... إِثْباتَ حُكْمٍ لا عَلَى الوَجْهِ الرَّضِي
(٢١١) وَعَـظِّـمِ الـشَّـيْـخَ وَلا تُـثْـقِّـلِ ... وَلا تُـطِـلْ بِـضَـجَـرْ وَلا تَـسْـتَـعْـمِـلِ
(٢١٢) عَنْتاً[2] لَهُ وَلا صِياحَ الثَّكْلَى ... وَأَفِـدِ الـطّـالِـبَ وَاحْـذَرْ بُـخْـلا
(٢١٣) وَجـانِـبِ الـحَـيـاءَ وَالـتَّـكَـبُّـرا ... عَـنْ طَـلَـبٍ وَاكْـتُـبْ مُـفِـيـداً حَـضَـرا
(٢١٤) لَـوْ بِـنُـزُولٍ وَالـكِـتـابَ تَـمِّـمِ ... سَـمـاعَـهُ لا تَـنْـتَـخِـبْـهُ تَـنْـدَمِ

---

(١) في (خ): عرف، والصواب ما أثبته، لأن هذا نظم لقوله في الاقتراح: «أو غرابة في السند».

(٢) في (خ): غثاً له، ولعل الصواب ما أثبته، إذ هو نظم لقوله (٣٩): «ولا يستعمل ما قاله بعض الشعراء:

أعـنـت الـشـيـخ بـالـسـؤال تـجـده ... سـلـسـاً يـلـتـقـيـك بـالـراحـتـيـن»

(٢١٥) نَعَمْ إذا مَسْمُوعَهُ قَدِ اتَّسَعْ أَوْ ضَاقَ وَقْتُ أَوْ يَدٌ فَلَمْ يَسَعْ

(٢١٦) وَانْتَخِبَنْ ما تَسْتَفِيدُ وَابْدَأَنْ بِالْكُتُبِ السِّتَّةِ ثُمَّ اتْبِعَنْ

(٢١٧) بِها المَسانِيدَ وَكُتْبَ العِلَلِ وَكُتُبَ الضَّبْطِ وَشَكْلَ المُشْكِلِ

(٢١٨) وَكُتُبَ المُؤْتَلَفِ المُشْتَهِرِ وَلْتُتْقِنِ المُشْكِلَ وَلْتُذاكِرِ[1]

(٢١٩) بِالعِلْمِ، وَالتَّصْنِيفُ والتخريجُ مِنْ أَنْفَعِ ما يُعِينُ حِفْظاً وَلْتَكُنْ

(٢٢٠) عِنايَةُ الطالِبِ بِالأَوْلَى وَقَدْ رَأى الأَهَمَّ ما يُؤَدِّي مَنْ قَصَدْ

(٢٢١) لِلْعِلْمِ بِالصَّحِيحِ لَكِنْ ذُو الخَطا أَتَى بِتِمّاتٍ وَفي ذا فَرَّطا

***

٣٤ ـ آداب كتابة الحديث

(٢٢٢) وَأَتْقِنْ وَاضبِطْ ما كَتَبْتَ سِيَّما ذا الفَنِّ أَمَّا سَنَدٌ فَقَلَّما

(٢٢٣) يَدْخُلُهُ القِيَاسُ، وَالمَتْنُ مَتى غُيِّرَ خِيفَ الإِثْمُ أَوْ أَنْ يُثْبِتَا

(٢٢٤) حُكْماً بِغَيْرِ وَجْهِهِ وَاخْتَلَفَا هَلْ يَضْبِطُ المُشْكِلَ أَوْ ما عُرِفَا

(٢٢٥) أَيْضاً وَفَرَّقُوا حُرُوفَ المُشْكِلْ بِالضَبْطِ في الطُّرَّةِ وَالبَعْضُ جَعَلْ

(٢٢٦) في طُرَّةٍ عَدَّ الذي تَكَرَّرا بِأَحْرُفِ الجُمَلِ وَالبَعْضُ يَرَى

(٢٢٧) بِأَنَّهُ يُكْتَبُ لَفْظاً يُشْعِرُ بِهِ، وَمِنْ أَهَمِّ ما يُحَرَّرُ

(٢٢٨) ضَبْطاً لِأَسْمَاءِ بِلادِ العَجَمِ كَذا قَبائِلَ الرُّواةِ فَاعْلَمِ

(٢٢٩) وَكَرِهُوا المَشْقَ مَعَ التَّعْلِيقِ مَعْ خَطٍّ دَقِيقٍ حَيْثُ لا عُذْرَ وَقَعْ

(٢٣٠) وَأَعْلَمُوا لِمُهْمَلٍ وَمُعْجَمِ وليحذَرَنْ من اصطلاحٍ مبهم

---

(١) في (خ): وليذاكر.

(٢٣١) معْ نَفْسِهِ لا يقتضيه المصطلح وَاسْتَعْمِلِ الدّارَةَ فَصْلاً وَاصْطَلَحْ

(٢٣٢) بَعْضٌ عَلَى الإِغْفالِ حَتّى يَعْرِضَا أَوْ يَقْرَأَ الجُزْءَ فَالاِعْجامُ ارْتَضَى

(٢٣٣) وَاسْتَحْسَنُوا الوَصْلَ بِعَبْدِالله[١] وَبِرَسُولِ الله وَالأَشْباهِ[٢]

(٢٣٤) وَبِالصَّلاةِ انْطِقْ وَإِنْ لَمْ تَكُنِ مَسْمُوعَةً لَكِنْ بِذاكَ فَاقْرِنِ

(٢٣٥) ما يُفْهِمُ الحالَ كَرَفْعِ رَأْسِكَا في الحِينِ وَانْوِ أَنَّ ذا مِنْ عِنْدِكا

(٢٣٦) وبَعْضُهُمْ في ذا أَجازَ كَتْبَها وَلَمْ يَرَ الشَّيْخُ بِأَنْ يَكْتُبَها

٣٥ ـ المقابلة

(٢٣٧) وَالعَرْضَ بِالأَصْلِ مُهِمٌّ أَمْرُهُ وَحالَةُ السَّماعِ مِنْهُ خَيْرُهُ

(٢٣٨) حَيْثُ يباشِرْ[٣] لِتَأَنِي القارِي بِهِ وَإِلاّ قَبْلُ في اخْتِيارِ

---

(١) قال العراقي في التقيد والإيضاح ٢٠٨: اقتصر المصنف ـ أي ابن الصلاح ـ في هذا على الكراهة، والذي ذكره الخطيب في كتاب الجامع امتناع ذلك، فإنه روى فيه عن أبي عبدالله بن بطة أنه قال: هذا كله غلط قبيح، فيجب على الكاتب أن يتوقاه، ويتحفظ منه. قال الخطيب: وهذا الذي ذكره أبو عبدالله صحيح فيجب اجتنابه.
واقتصر ابن دقيق العيد في الاقتراح على جعل ذلك من الآداب لا من الواجبات.

(٢) قال الأبناسي في الشذا الفياح ٣٣٥/١: ولا يختص ذلك بأسماء الله تعالى، بل أسماء النبي ﷺ، وأسماء الصحابة يأتي فيها مثل ذلك، مثاله: لو قيل: سابُّ النبي ﷺ كافرٌ. أو «قاتل ابن صفية في النار» ـ يريد: الزبير بن العوام ـ ونحو ذلك، فلا يجوز أن يكتب (ساب) أو (قاتل) في سطر، وما بعد ذلك في سطر آخر، وينبغي أن يجتنب أيضاً ما يستبشع، ولو وقع ذلك في غير المضاف إليه.
قال السيوطي في تدريب الراوي ٧٤/٢: ولا يكره فصل المتضايفين إذا لم يكن فيه مثل ذلك كسبحان الله العظيم يكتب (سبحان) آخر السطر و(الله العظيم) أوله، مع أن جمعهما في سطر واحد أولى.

(٣) في (خ): ما صورته بلشر، وهو نظم لقوله (ص٤٣): «حين يحدث الشيخ أو يقرأ عليه». ولو قيل:
حيث يباشر لتأني القاري

(٢٣٩) وَاخْتارَ تَقْدِيماً عَلى التَّحَمُّلِ مُطْلَقاً الشَّيْخُ لِيُسْرِ العَمَلِ
(٢٤٠) وَقِيلَ عَرْضُ الشَّخْصِ فَرْداً أَصْدَقُ قالَ وَبِالأَشْخاصِ ذا يَفْتَرِقُ
(٢٤١) فَمَنْ يَكُنْ إِذْ ذاكَ لا يَسْهُو فَعَلْ فَرْداً وَإِلاّ مَعَ غَيْرِهِ أَجَلْ
(٢٤٢) وَبَعْضُهُمْ جَوَّزَ أَنْ يُقابِلا بِأَصْلِ شَيْخِ شَيْخِهِ وَنَقَلا
(٢٤٣) إباءَ ذاكَ الشَّيْخُ عَنْ مُحَقِّقِي شُيُوخِهِ إِذْ في اخْتِلافِ الطُّرُقِ
(٢٤٤) عَنِ الفَرَبْرِي حُجَّةٌ إِذْ لَوْ قَنِعْ الهَرَوِي بِأَصْلِ الأَصْلِ ما وَسِعْ

***

٣٦ ـ إصلاح الخطأ

(٢٤٥) وَاصْطَلَحُوا أَلاّ يُغَيَّرَ الخَلَلْ في الأَصْلِ بَلْ ضُبِّبَ فَوْقُ وجُعِلْ
(٢٤٦) صَوابُهُ حاشِيَةً[1] وَقَدْ رَأى عَبْدُالعَزِيزِ[2] فِيهِ أَنْ لا يَقْرَأَ
(٢٤٧) كِلاهُمَا أَمّا الخَطَأُ فَمُمْتَنِعْ عَلَى النَّبِيِّ وَالصَوابَ ما سَمِعْ[3]

***

(١) قال السخاوي في فتح المغيث ٢/٢٦٦، وما بعده: وقيل كما ذهب إليه همام، وابن المبارك، وابن عيينة، والنضر بن شميل، وأبو عبيد، وعفان، وابن المديني، وابن راهويه. . . . وغيرهم.

بل هو كما صرح به الخطيب في جامعه مذهب المحصلين والعلماء من المتحدثين: أنه يصلح فيغير ويقرأ الصواب من أول وهلة، قال الأوزاعي: لا بأس بإصلاح اللحن في الحديث.

(٢) العز بن عبدالسلام، سلطان العلماء.

(٣) قال السخاوي في فتح المغيث ٢/٢٦٥: قال المصنف: ولم أرد ذلك لغير العز، واستحسنه بعض المتأخرين، وقاسه غيره على إذا ما وكّله في بيع فاسد، فإنه لا يستفيد الفاسد، لأن الشرع لم يأذن فيه، ولا الصحيح لأن المالك لم يأذن فيه.

٣٧ ـ التخريج للساقط

(٢٤٨) وَخَرِّجَنْ لِساقِطٍ بِعاطِفِ إِلى اليَمِينِ وَالعُلُوِّ ثُمَّ في
(٢٤٩) بَقِيَّةِ السَّطْرِ إِلى الشِمالِ وَفي الذي يَلِي بِقُرْبِ الحالِ
(٢٥٠) لِأَسْفَلٍ وَبَعْدَهُ اكْتُبْ صَحَّ لا تُكَرِّرِ الكِلْمَةَ لَمْ تَسْقُطْ عَلى
(٢٥١) ما صَحَّحُوا وَاكْتُبْ عَلى المُعَرَّضِ[1] لِلشَّكِّ إِنْ نَقْلاً وَمَعْنًى ارْتُضِي
(٢٥٢) صَحَّ وَما صَحَّ سَماعاً وَفَقَدْ[2] مَعْنًى وَضَبِّبْ فَوْقَهُ صاداً تُمَدْ

❋ ❋ ❋

٣٨ ـ العالي والنازل

(٢٥٣) وَعَظُمَتْ رَغْبَةُ مَنْ تَأَخَّرا في طَلَبِ العُلُوِّ حَتّى كَثُرا
(٢٥٤) خَلَلُهُ وَقَوْلُ مَنْ يَجْعَلُهُ قُرْبٌ مِنَ اللهِ بِهِ بَحْثٌ لَهُ
(٢٥٥) وَمَنْ يَقُلْ إِنَّ العُلُوَّ راجِعٌ لِزِينَةِ الدُّنْيا كَلامٌ واقِعٌ
(٢٥٦) نَعَمْ لَهُ بِقِلَّةِ الوَسائِطْ قُرْبٌ مِنَ الصَّحَّةِ ثُمَّ الغالِطْ
(٢٥٧) مَنْ فَضَّلَ النُّزُولَ مُطْلَقاً بَلى بِضَبْطِ راوِيهِ عَلى العَدْلِ عَلا
(٢٥٨) ثُمَّ العُلُوُّ خَمْسَةٌ فَالأَوَّلُ قُرْبٌ مِنَ الرَّسُولِ وَهْوَ يَحْصُلُ
(٢٥٩) مَعْ صِحَّةٍ لَنا عُشارِياً وَقَدْ جاءَ بِتِسْعٍ وَثَمانٍ في العَدَدْ[3]
(٢٦٠) مَعْ ضَعْفِهِ ثُمَّ عُلُوُّ قُرْبِنا إِلى إِمامٍ وَهْوَ فِيما بَيْنَنا
(٢٦١) وَبَيْنَ سُفْيانَ أَبِي مُحَمَّدِ سَبْعٌ وَواحِدٌ لِمالِكٍ زِدِ

(١) في الأصل: المَغروض، ولعل الصواب ما أثبته.
(٢) في (خ): قد.
(٣) هذا بالنسبة للعراقي لا ابن دقيق العيد، إذ يقع له بسبع وثمان وتسع.

(٣٦٢) ثُمَّ العُلُوُّ لإمامَي الأَثَرْ وَذِي التَّصانِيفِ التِي بِها اشْتَهَرْ

(٣٦٣) نَرْوِي بِسَبْعَةٍ عَنِ البُخارِي كَذا أبو داوُدَ في المِقْدارِ

(٣٦٤) وَالرّابعُ العُلُوُّ لِلتَّنْزِيلِ[١] وَهْوَ اعْتِبارُ عَدَدِ[٢] الأُصُولِ

(٣٦٥) بِالسَّنَدِ الأَرْفَعِ مِنْ حَيْثُ العَدَدْ[٣] فَيَنْزِلُ البَعْضُ مِنَ العالِي السَّنَدْ

(٣٦٦) مَكانَ مَنْ ساواهُ في الذِي نَزَلْ وَحَيْثُ كانَ شَيْخُنا لَهُ حَصَلْ

(٣٦٧) تَسْوِيَةٌ مَعْ بَعْضِ أَهْلِ السُّنَّةِ فَهْوَ مِنَ المُصافَحاتِ العِلْيَةِ

(٣٦٨) ثُمَّ عُلُوٌّ قِدَمِ السَّماعِ في تارِيخِهِ نَحْوُ ابْنِ بِنْتِ السِّلَفِي

(٣٦٩) وَابْنُ المُفَضَّلِ فَمَنْ مِنْ ذا سَمِعْ عَنْ جَدِّ ذاكَ عِنْدَهُمْ ذا مُرْتَفِعْ[٤]

(٣٧٠) وَبَعْضُهُمْ مِنَ العلُوِّ قَدْ جَعَلْ ضَبْطاً وَإتْقاناً وَإنْ كانَ نَزَلْ

(٣٧١) وَذَا عُلُوٌّ مَعْنَوِيٌّ وَإذَا تَعارَضا في مَوْطِنٍ رُوعِيَ ذا

* * *

---

(١) هذه التسمية اصطلاح من ابن دقيق العيد.
قال الأبناسي في الشذا الفياح ٢/٤٢٤: وسماه ابن دقيق العيد علو التنزيل، ولم يذكر ابن طاهر هذا القسم، وجعل القسم الثالث علو تقدم السماع، وجمع بينه وبين قسم تقدم الوفاة فجعلهما قسماً واحداً. وهذا النوع هو الذي يقع فيه الموافقات والأبدال والمساواة والمصافحات.
قال السيوطي في تدريب الراوي ٢/١٦٥: وليس بعلو مطلق، إذ الراوي لو روى الحديث من طريق كتاب منها وقع أنزل مما لو رواه من غير طريقها وقد يكون عالياً مطلقاً أيضاً.

(٢) في (خ): الفرد.

(٣) في (خ): سد.

(٤) قال الأبناسي في الشذا الفياح ٢/٤٣٢: وجعل ابن طاهر وابن دقيق العيد تقدم السماع وتقدم الوفاة قسماً واحداً، وزادا بدل الساقطِ العلوَّ إلى صاحبَيْ الصحيحين، ومصنفِي الكتب المشهورة.
وجعل ابن طاهر هذا قسمين **أحدهما**: العلو إلى البخاري ومسلم وأبي داود وأبي حاتم وأبي زرعة. **والآخر**: العلو إلى كتب مصنفة لأقوام كابن أبي الدنيا والخطابي وأشباههما.

٣٩ ـ المدبّج

(٢٧٢) وَرَسَمُوا مُدَبَّجاً ما سَمِعا ... كُلُّ قَرِينٍ مِنْ قَرِينِهِ مَعا

(٢٧٣) أَيْ مِنْ مُقارِبٍ[(١)] لَدى الطَّبَقَةِ ... وَالسِّنِّ كَالدَّوْسِيِّ وَالصِّدِّيقَةِ

(٢٧٤) وَابْنِ شِهابٍ وَالخَلِيفَةِ عُمَرْ ... وَابْنِ المَدِينِيِّ وَأَحْمَدَ الأَبَرْ

(٢٧٥) وَمالِكٌ قَرِينُهُ الأَوْزاعِي ... فَإِنْ تَباعَدا لَدا السَّماعِ[(٢)]

(٢٧٦) فَذاكَ مِنْ رِوايَةِ الأَكابِرِ ... في طَبَقاتِهِمْ عَنِ الأَصاغِرِ

❋ ❋ ❋

٤٠ ـ المؤتلف والمختلف

(٢٧٧) وَلَهُمُ المُؤْتَلِفُ المُخْتَلِفُ ... خَطًّا وَنُطْقاً فِيهِ جَمْعٌ صَنَّفُوا

(٢٧٨) وَذاكَ فَنٌّ واسِعُ التَّصْنِيفِ ... يَدْفَعُ مِنْ مَعَرَّةِ التَّصْحِيفِ

(٢٧٩) وَلْنَذْكُرِ الآنَ الذِي قَدْ خالَفا ... مَعْ قِلَّةٍ مِنْ طَرَفٍ لِتَعْرِفا

(٢٨٠) كَأَجْمَدٍ بِالجِيمِ فَرْدَ اِسْمِ ... وَلَدِ عُجْيانَ، وَآبِي **اللَّحْمِ**

(٢٨١) (قُلْتُ أَبِيٌّ كَعَلِيٍّ هُوَ جَدْ ... مُحَمَّدٍ هُوَ ابْنُ يَعْقُوبَ انْفَرَدْ

(٢٨٢) أَبَا بْنُ جَعْفَرٍ كَحَتَّى وَكَذا ... جَدُّ ابْنِ عَبْدِاللهِ سالِمٌ حَذا)[(٣)]

(٢٨٣) وَأَتَشٌ جَدُّ مُحَمَّدِ بْنِ ... الحَسَنِ الصَّنْعانِ أَعْجِمْ وَاثْنِ

(٢٨٤) بِثالِثِ الحُرُوفِ (قُلْتُ وَعَلِي ... أَخُوهُ امْدُدْهُ)[(٤)] وَأَجْرَمُ اجْعَلِ

---

(١) في (خ): مقارباً.
(٢) في (خ): لذي السماعي.
(٣) توضيح مشتبه النسبة ١٤٦/١، زاد في الإكمال: سالم بن عبدالله بن أبآ الأندلسي، روى عن القبي وابن مزين.
(٤) هو علي بن الحسن بن أتش. قال في توضيح المشتبه (٢٠٥/١): «قيده عبدالعزيز النخشبي بخطه: آتش ممدوداً».

(٢٨٥) بِالجِيمِ وَالرّا هُوَ ابْنُ نَاهِسِ ... فِي خَثْعَمٍ وَنَاهِسُ بْنُ عِفْرِسِ

(٢٨٦) ثُمَّ يَقُولُ وَلَهُمْ بَحِيرُ ... بِفَتْحِ بَاءٍ حَاؤُهُ مَكْسُورُ

(٢٨٧) وَذا **مُجَبِّرٌ** وَالِدُ عبْدِالرَّحْمَنْ ... صاحِبُ مالِكٍ وَعَنْهُ قَدْ كانْ

(٢٨٨) رَوَى ابْنُهُ مُحَمَّدٌ عَنْ مالِكِ ... مَناكِراً مُنْكَرَةَ المَسالِكِ

(٢٨٩) جَدُّ أَبِي هَذا بَحِيرٌ وَلَدُ ... رَيْسَانَ (قُلْتُ مِنْ بَنِيهِ عَدَدُ

(٢٩٠) رَوَوْا، كَذاكَ ابْنُ أَبِي رَبِيعَةِ[1] ... هُوَ وَالأَنْمارِيُّ[2] فِي الصَّحابَةِ

(٢٩١) بَعْدَهُما بَحِيرٌ بْنُ ذاخِرِ[3] ... وَابْنُ جُبَيْرٍ[4] ذا وذا مُعافِرِي

(٢٩٢) وَابْنُ شُرَحْبِيلَ لِذاكَ اثْنانِ ... مِنْ أَصْبُحٍ ذاكَ وَذا صَنْعانِي

(٢٩٣) كَذا ابْنُ أَوْسٍ وَكَذا ابْنُ ثَعْلَبَهْ ... وَالبَجَلِيُّ[5] وَابْنُ نُوحٍ ذُو شَبَهْ

(٢٩٤) كَذا ابْنُ سَعْدٍ قَبْلَهُ **شُعَراءُ** ... كُفْرٍ وَإِسْلامٍ كَذا **أَبَاءُ**)[6]

(٢٩٥) وَانْسِبْ في الأَنْصارِ تَزِيدُ أَيْ بِتا[7] ... (قُلْتُ وَأَيْضاً فِي قُضاعَةَ أَتَى)

(٢٩٦) وَاضْبِطْ بِفَتْحَتَيْنِ أَوْسُ بْنُ حَجَرْ ... شاعِرُهُمْ فِي جاهِلِيَّةٍ غَبَرْ

(٢٩٧) أَمّا الصَّحابِيُّ أَبُو تَمِيمِ ... فَحاؤُهُ اضْمُمْ مَعْ سُكُونِ الجِيمِ

(٢٩٨) وَقِيلَ كَالأَوَّلِ (قُلْتُ الأَشْبَهُ ... بِأَنَّ حُجْراً جَدُّهُ لا أَبُهُ)

(٢٩٩) وَافْتَحْ لَهُمْ فِي طَيِّئٍ حَسِينَا ... هُوَ ابْنُ عَمْرٍو وَاكْسِرَنَّ السِّينَا

(٣٠٠) وَابْنُ سُعَيْدٍ صالِحٌ مُصَغَّرُ ... فَرْدٌ وَغَيْرُ واحِدٍ مُكَبَّرُ

(٣٠١) فَالأَوَّلُ الذِي رَوَى عَنْ عُمَرا ... زَيْنُ بَنِي أُمَيَّةَ العالِي الذُرا

---

(١) بحير بن أبي ربيعة المخزومي.
(٢) أبو سعد الخير.
(٣) المعافري، صاحب عمرو بن العاص.
(٤) تابعي، وقيل فيه بالجيم.
(٥) له قصة في أخبار بجيلة.
(٦) انظر تبصير المتنبه: (١/٦٠ ـ ٦٣).
(٧) تزيد بن جشم.

(٣٠٢) وَصَغَّرُوا مُشَدَداً[١] رُبَيِّعَهْ والِدُ عَبْدِالله (قُلْتُ وَمَعَهْ
(٣٠٣) ابْنُ عُبَيدٍ[٢] شاعِرٌ وكُلُّهُ رَوَى وَابْنُ حِصْنٍ أَيْضاً مِثْلُهُ[٣]
(٣٠٤) كَذَاكَ في نَسَبِ رَافِعِ بْنِ مِقْلَدٍ شَدِّدْ أَيِ ابْنِ حَزْنِ)
(٣٠٥) وَافْتَحْ وَشُدَّ الباقِيَ اسْمَيْنِ هُما زَيَّادٌ الداريْ أَبُو إِبْراهِما
(٣٠٦) وَجَدُّهُ والِدُ فايِدِ نَعَمْ ابْنُ زِيادٍ في اسْمِ إِبْراهِيمَ جَمْ[٤]
(٣٠٧) وَابْنُ صُبَيْحٍ مُسْلِمٌ مُصَغَّرُ أَبُو الضُّحَى وَغَيْرُهُ وَكَبَّرُوا[٥]
(٣٠٨) آخَرَ مِثْلَهُ رَوَى ابْنُ الْمُنْتَشِرْ عَنْ ذا الأَخِيرِ عَنْ أَبِهْ كَما ذَكَرْ
(٣٠٩) صُباحاً اهْمِلْ وَاضْمُمَنْ مَعَ فَتْحِ با ابْنُ عَتِيكِ الْعَنزِيِّ انْتَسَبا
(٣١٠) (قُلْتُ لِذاكَ ابْنُ طَرِيفٍ وَوَلَدْ هَذا لِذاكَ ابْنُ بُكَيْرٍ قَدْ وَرَدْ
(٣١١) كَذا ابْنُ قَيْسٍ وَابْنُ كَيْسانَ مَعا وَوالِدٌ لِمَعْقَلٍ قَدْ سَمِعا
(٣١٢) وَمِثْلُهُ لَكِنْ بِإِعْجامٍ يَفِي فَرْدٌ رَوَى عَنْ عَمِّهِ مُطَرِّفِ[٦]
(٣١٣) وَلَهُمُ الحُرُّ بْنُ صِيَّاحٍ بِيا وَمُهْمَلٍ في آخَرِينَ حُكِيَا
(٣١٤) وَمِثْلُهُ لَكِنْ بِإِعْجامٍ أَبُو ضَيّاحِ النُّعْمانُ مِمَّنْ صَحِبُوا
(٣١٥) كَذا ابْنُ ضَيّاحٍ مُحَمَّدٌ حَكَوْا وَمِثْلُهُ لَكِنْ بِتَوْحِيدٍ رَوَوْا
(٣١٦) صَبَّاحُ الكُوفِيْ بْنُ إِسْماعِيلا وَشَيْخُ الأَشْنانِيِّ فِيما قِيلا
(٣١٧) وَلَهُمُ في مِصْرَ شَيْخٌ اشْتَهَرْ بِالنُّونِ وَالجِيمِ **ووَهْماً قَدْ ظَهَرْ)**[٧]

---

(١) في «خ»: مسدداً، بعلامة الإهمال فوق السين.
(٢) في «خ»: عبد، والتصحيح من تبصير المنتبه (٢/٥٩٢).
(٣) أي شاعر مثله.
(٤) في «خ»: (ابن زياد في اسم أبي نعيم جم)، وهو نظم لقوله: «وأما إبراهيم بن زياد فجماعة».
(٥) في «خ»: كثروا، والصواب ما أثبته.
(٦) في الإكمال (٥/١٦٤): مطروف، وفي تبصير المنتبه: مطروق.
(٧) في الأصل: (وهما ظهر) ولا يستقيم الوزن، المقصود بذلك: الصنَّاج: يوسف بن عبدالعظيم المصري.

(٣١٨) مِنْ وَلَدِ الخَزْرَجِ أُعْجِمَ ضَجَرْ[1] وَثَنِّ بِالجِيمِ سِوَاؤُهُ صَخَرْ

(٣١٩) (قُلْتُ بَلَى فَالضَّمُّ وِالإِهْمالْ إمْرَأَةٌ تُذْكَرُ في الأَمْثالْ)[2]

(٣٢٠) قالَ وَبالإِهْمال عَيْثٌ في النَّسَبْ وَهْوَ ابْنُ عَمْرٍو جَدُّهُ الغَوْثُ انْتَسَبْ

(٣٢١) (قُلْتُ وَفي الإِكْمالِ شَدَّ الياءَ وَأَعْجَمَ العَيْنَ وَلا سَواءَ)

(٣٢٢) وَأَعْجِمَنْ مِنْ قَبْلِ نُونٍ مِنْ مَعَدْ غَنَثِ بنِ أَفْيَانَ بْنِ قَحْمِ انفَرَدْ

(٣٢٣) عَبْشَمْسِ اكْسِرَنَّ الباءَ لَهْ ابْنُ عَدِيٍّ في طَيِّءٍ وبَاهِلَهْ

(٣٢٤) وَابْنُ رَباحٍ بِعُلَيٍّ صُغِّرَا كانَ ابْنُهُ يَكْرَهُ أَنْ يُصَغَّرا

(٣٢٥) (قُلْتُ لِذاكَ ابْن عُلَيٍّ مَسْلَمَهْ كَذا ابْنُ عَبّادٍ عُلَيٌّ تَرْجَمَهْ

(٣٢٦) في جُشَمٍ وَابْنُ يَزِيدِ الحَنْظَلِي عَبْدُالعَزِيزِ بْنُ عُلَيٍّ لا عَلِي)

(٣٢٧) وَالواسِطِي مُحَمَّدٌ أَبُوهُ عَبَادَةٌ بِالفَتْحِ خَفَّفُوهُ

(٣٢٨) قِيلَ كَذاكَ الأَسَدِيُّ سَمِعا أَباهُ وَهْوَ ابْنُ زِيادٍ سَمِعا

(٣٢٩) (قُلْتُ كَذا عُبادَةُ ابْنِ عُمَرا كَذا أَخُو الأَوَّلِ يَحْيَى اشْتَهَرا)

(٣٣٠) وَابْنُ مُحَمَّدٍ عُتَيْقٌ صَغَّرُوا عَنِ الدَّراوَرْدِيِّ فِيما ذَكَرُوا

(٣٣١) (قُلْتُ كَذا ابْنُ عامِرٍ مِنْ أَسَدِ صُغِّرْ كَذا ابْنُ أَحْمَدَ بْنِ حامِدِ

(٣٣٢) وَابْنُ عَتِيقٍ أَوْ عُتَيقٍ سَنَدُ لِلنَّخَعِي وَابْنُ عَتِيقٍ عَدَدُ)

(٣٣٣) لِلجُهَنِيِّ الرَّبْعَةُ ابْنُ عُثْم أَهْمِلْ وَثَلِّثْ وَسِواهُ غَنم

(٣٣٤) (قُلْتُ وَعُثْمُ أَبُهُ مُعاوِيَهْ في عامِرٍ أَهْمِلْ وَثَلِّثْ ثانِيَهْ

(٣٣٥) لِذاكَ عَمٌّ وَهْوَ ابْنُ المنتجع وَابْنُ نُعَيْمٍ جَدُّ طارِقٍ سُمِعْ)

(٣٣٦) والِدُ مُوسَى بْنُ قُرَيرٍ كَرَّرَا راؤُهُ صَغِّرْ (قُلْتُ أَيْضاً صُغِّرا)

(٣٣٧) والِدُ عَبْدِالمَلِكِ ارْتَضَوْهُ لأَخْذِ مالِكٍ كَذا أَخُوهُ

---

(١) حرك للضرورة والأصل: ضجر، وكذا صخر.

(٢) هي: مُخر بنت لقمان بن عاد. (توضيح المشتبه: ٥/٤١٦).

(٣٣٨) عَبْدُالعَزِيزِ وَكَذا عَبْدُالله ... ابْنُ قُرَيْرٍ تابِعٌ مِنَ الرُّواهْ[١]

(٣٣٩) مَعْوِيَةٌ بِالقَصْرِ مَعْدُومُ الشَّبَهْ ... ابْنُ امْرِىءِ القَيْسِ أَيْ ابْنُ ثَعْلَبَهْ

(٣٤٠) وَغَيْرُهُ امْدُدْ (قُلْتُ ابْنُ أَجْرَمِ ... مَغْوِيَةٌ افْتَحْ مُعْجِماً في خَثْعَمِ

(٣٤١) وَمِثْلُهُ مَعْ ضَمَّةٍ في واحِدِ ... مَنْ غُيِّرَتْ كُنْيَتُهُ بِراشِدِ)

❋ ❋ ❋

٤١ ـ المتفق والمفترق

(٣٤٢) وَلَهُمُ المُتَّفِقُ المُفْتَرِقُ ... ما خَطُّهُ وَلَفْظُهُ يَتَّفِقُ

(٣٤٣) في الأَبِ وَالجَدِّ وَالاِسْمِ مَثَلا ... لَكِنَّهُ في نَفْسِ الانْتِهاءِ يُفْصَلا[٢]

(٣٤٤) وَهْوَ مُهِمٌّ لاشْتِباهِهِ وَقَدْ ... يُفْضِي لِتَصْحِيحِ ضَعِيفٍ أَوْ لِرَدْ

(٣٤٥) مُصَحَّحٍ وَرُبَّما قَدْ يَحْصُلُ ... في نَسَبٍ أَطْلَقَهُ فَيُشْكِلُ

❋ ❋ ❋

٤٢ ـ الألقاب

(٣٤٦) وَسَمِّ بِالأَلْقابِ ما قَدْ وُضِعا ... تَعْرِيفَ عَيْنٍ عَيَّنَتْ ما وَقَعا

(٣٤٧) عَلَى سَبِيلِ عَلَمِيَّةٍ[٣] وَذا ... إِلَيْهِ يَحْتاجُ المُحَدِّثُ إِذا

(٣٤٨) أَرادَ كَشْفَ اسْمٍ أَتَى مُلَقَّباً ... وَقَدْ نُهِينا نَحْنُ أَنْ نُلَقِّبا

(٣٤٩) مُباشِراً بِها وَلَكِنْ وُصِفَا ... بِالحِلِّ لِلتَّعْرِيفِ حَيْثُ وَقَفا

---

(١) بقي عليه: «المِجْر بن ربيعة بن مالك بن زيد مناة، والمُجْرُ سلمة بن عمرو...» الاقتراح (ص٦٥).

(٢) كذا في (خ)، لكنه لا يتزن، ولو قال: (لكنه في نفس الأمر انفصلا) لاتزن، وهو نظم لقوله (ص٦٥): «ويفترقا في نفس الأمر».

(٣) هو نظم لقوله في الاقتراح (ص٥١): «لا على سبيل الاسمية العلمية».

(٣٥٠) عَلَيْهِ تَعْرِيفٌ فَإِنْ لَمْ يَقِفِ ... مَعَ تَأَذٍّ فَهُوَ بِالنَّهْيِ حَفِي

* * *

٤٣ ـ الموافقات والأبدال

(٣٥١) وَحَرَّصُوا عَلَى المُوافَقاتِ ... وَهْيَ أَحادِيثُ رُواةٍ تَأْتِي

(٣٥٢) لا مِنْ طَرِيقِ الجِلَّةِ الأَئِمَةِ ... بَلْ مِنْ طَرِيقِ شَيْخٍ بَعْضٍ وَالتِي

(٣٥٣) حِرْصُهُمُ فِيها بِشَرْطِ أَنْ عَلَتْ ... وَإِنْ يَكُنْ عَنْ شَيْخٍ شَيْخِهِ أَتَتْ

(٣٥٤) فَتِلْكَ الأَبْدالُ بِشَرْطِ كَوْنِها ... عالِيَةً أَيْضاً وَمِنْ أَغْرَبِها

(٣٥٥) ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ شَيْخُ مُسْلِمِ ... عَنْ خالِدٍ شَيْخِ البُخارِي فَاعْلَمِ

(٣٥٦) أَيْ عَنْ سُلَيْمانَ فَذاكَ عَنْ أَبِي ... حَازِمٍ أَيْ عَنْ سَهْلٍ أَيْ عَنِ النَّبِي

(٣٥٧) في الصَّوْمِ فَالشَّيْخانِ في ذا وُوفِقَا ... مَعْ كَوْنِ شَيْخٍ ذا وَهَذا افْتَرَقا

(٣٥٨) أَمّا لِشَيْخٍ واحِدٍ فَانْتَشَرَتْ ... مُوافَقاتٌ لَهُما وَكَثُرَتْ

(٣٥٩) في ذا التَّصانِيفُ وَفِيهِ جَمَعَا ... ابْنُ عَساكِرٍ كِتاباً مُبْدَعا

(٣٦٠) وَلِشُيُوخِيَ العُلُوُّ يَأْتِي ... إِلى الصَّحِيحَيْنِ بَعْدَ سِتِّ

* * *

٤٤ ـ معرفة الثقات

(٣٦١) وَلا خَفا بِالشَّرْطِ في العَدالَةِ ... وَبِقَبُولِ النَّقْلِ وَالشَّهادَةِ

(٣٦٢) مَعْها وَلِلضَّبْطِ مَزِيدٌ في الخَبَرِ ... وَقَدْ فُهِمْ مِنْ بَعْضِ أَرْبابِ الأَثَرِ

(٣٦٣) بِأَنَّهُ يُطْلِقُ لَفْظَ الثِّقَةِ ... لِغَيْرِ ذِي جَرْحٍ وَذِي جَهالَةِ

(٣٦٤) لِعَيْنِهِ وَذا هُوَ المَسْتُورُ قَدْ ... يَكُونُ ذا مَجْهُولَ حالٍ فَيُرَدْ

(٣٦٥) عِنْدَ الذِي لا يَقْبَلُ المَسْتُورا ... وَاقْبَلْهُ مِمَّنْ رَدَّهُ نَكِيرا

(٣٦٦) وَإِنْ جَهِلْتَ رَأْيَهُ فَالأَقْرَبُ ... أَنَا إِلى المَعْرُوفِ حالاً نَذْهَبُ

(٣٦٧) ويُعْرَفُ الثِّقاتُ بِالتَزْكِيَةِ بِطُرُقٍ مِنْ ذاكَ ذِكْرُ الجِلَّةِ
(٣٦٨) أَلْفاظَهُ مِنْ كُتُبِ الرِّجالِ كَابْنِ أَبِي حاتِمٍ الرَّحَّالِ
(٣٦٩) أَوْ بِاحْتِجاجِ أَحَدِ الشَّيْخَيْنِ في صَحِيحِهِ وَهَذِهِ ذُو شَرَفِ
(٣٧٠) يَمِيزُها إِطْباقُ جُلِّ الأُمَّةِ أَوْ كُلُّهُمْ عَلى قَبُولِ الصِّحَّةِ
(٣٧١) وَإِنْ يَكُنْ بَعْضُهُمُ تَكَلَّمُوا فِيهِ فَقالَ المَقْدِسِيُّ مِنْهُمُ
(٣٧٢) فَإِنَّهُمْ بِذاكَ جازُوا القَنْطَرَهْ وَالشَّيْخُ قَدْ عَضَّدَ ذا وَنَصَرَهْ
(٣٧٣) إلاَّ بِحُجَّةٍ وَظَنٌّ وَنَما عَلى اتِّفاقِ النّاسِ مِنْ بَعْدِهِما
(٣٧٤) نَعَمْ فَقَدْ نُرَجِّحُ السّالِمَ مِنْ رِجالِهِ عِنْدَ تَعارُضٍ رُكِنْ
(٣٧٥) أَوْ بِتَخْرِيجِ الأُوْلى قَدْ خَرَّجُوا عَلى الصَّحِيحَيْنِ وَمَنْ يُخَرِّجُ
(٣٧٦) بَعْدَهُما الصَّحِيحَ أَوْ تَتَبِعِ راوٍ يُزَكِّي شَيْخَهُ في التَبَعِ

❋❋❋

٤٥ ـ معرفة الضعفاءِ

(٣٧٧) وَهْوَ ضَرُورِيٌّ بِهذا الفَنِّ إِذْ يَنْتَفِي بِهِ ضِعافُ المَتْنِ
(٣٧٨) وَرَدُّ مَنْ رَدَّ الذِي ما فُسِّرا لِلْخُلْفِ في أَسْبابِهِ كَما جَرَى
(٣٧٩) مِنْ بَعْضِهِمْ جَرْحٌ فَلَمّا اسْتُفْسِرا ذَكَرَ غَيْرَ جارِحٍ وَما دَرا
(٣٨٠) بِذاكَ، وَالآفَةُ في ذا تَدْخُلُ مِنْ أَوْجُهٍ شَرُّها التَّحامُلُ
(٣٨١) بِسَبَبِ الهَوَى وَإِنْ تَنَزَّها الأَقْدَمونَ عَنْ هَوَى يُهْوِي انْتَهَى
(٣٨٢) لِبَعْضِ مَنْ وَرَّخَ آخِراً عَلى أَنَّ حُظُوظَ النَّفْسِ قَدْ تُفْضِي إِلى
(٣٨٣) بادِرَةٍ لِلْمُتَّقِينَ وَذَكَرْ مِنْ ذا ابْنُ عَبْدِالبَرِّ شَيْئاً قَدْ غَبَرْ
(٣٨٤) مِنْ قُدَماءِ العُلَماءِ وَحَكَمْ بِرَدِّ قَوْلِ القُرَناءِ ذِي التُّهَمِ
(٣٨٥) وَرَدَّ جَرْحَ مَنْ بِعِلْمٍ اشْتَهَرْ بِحَمْلِهِ إلاَّ بِتِبْيانٍ ظَهَرْ
(٣٨٦) وَالثانِ أَنْ يَخْتَلِفَ المُعْتَقَدُ فَإِنَّهُ أَوْجَبُ ما يُسْتَبْعَدُ
(٣٨٧) طَعْناً وَتَكْفِيراً وَتَبْدِيعاً سَلَفْ وَهْوَ كَثِيرٌ في أَواسِطِ السَّلَفْ

(٣٨٨) وَمِنْ هُنا يَجِبُ أَنْ نَتَّبِعا مَذْهَبَ حاكِمٍ وَمَجْرُوحٍ مَعا

(٣٨٩) فَإِنْ يُخالِفْ فَارْدُدَنَّ الجَرْحا حَتّى يَبِينَ وَجْهُهُ مُصَحَّحا

(٣٩٠) لِذاكَ إِنْ أُطْلِقَ لَمْ يُقَيَّدِ أَوْ وُثِّقَ المَجْرُوحُ فَالجَرْحَ ارْدُدِ

(٣٩١) وَمَنْ لَهُ لَمْ يَكُنْ مِنْ مُعَدِّلِ فَقِفْ وَلا تَجْرَحْ وَلا تُعَدِّلِ

(٣٩٢) وَالنَّقْلُ عِنْدَنا فَلا يُعْتَبَرُ فِيهِ المَذاهِبُ فَلا نُكَفِّرُ

(٣٩٣) إلاّ بِجَحْدِ مُتَواتِرٍ شُرِعْ كَيْفَ مَعَ التَّقْوى وَذا قَدِ انْتُزِعْ

(٣٩٤) لِلشّافِعِيِّ إِذْ يَقُولُ أَقْبَلُ مِنْ غَيْرِ خَطّابِيَّةٍ ما نَقَلُوا

(٣٩٥) إِذْ جَوَّزُوا أَنْ يَكْذِبُوا [لِنُصْرَةِ][(١)] مَذْهَبِهِمْ كَبَعْضِ كَرّامِيَّةِ

(٣٩٦) نَعَمْ مَحَلُّ نَظَرٍ أَنْ يَنْقُلا مُبْتَدِعٌ ما شَدَّ رَأْيَهُ فَلا

(٣٩٧) يَجِيءُ إلاّ الرَّدُّ عِنْدَ مَنْ مَنَعْ شَهادَةً لِتُهْمَةٍ إذا تَقَعْ

(٣٩٨) وَنَحْنُ أَيْضاً فَنَرى التَّرْكَ لِمَنْ دَعا إِهانَةً لَهُ إلاّ بِأَنْ

(٣٩٩) يَكُونَ ذاكَ المَتْنُ لا يُوجَدُ إلاّ لَهُ فَالأَخْذُ عَنْهُ أَجْوَدُ

(٤٠٠) وَالثّالِثُ اخْتِلافُ ذِي التَّصَوُّفِ وَأَهْلِ عِلْمِ الظّاهِرِ المُشَرَّفِ

(٤٠١) فَإِنَّهُ أَوْجَبَ أَيَّ نُفْرَهْ وَقَلَّ مَنْ يَسْلَمُ مِنْ ذِي الغَمْرَهْ

(٤٠٢) إِذِ المَقامُ خَطِرٌ شَدِيدُ فَالقَدْحُ فِي مُحِقِّهِمْ مَوْعُودُ

(٤٠٣) آتِيهِ بِالإِنْذارِ بِالحَرْبِ وَمَنْ تَرَكَ الإِنْكارَ لِباطِلٍ فَلَنْ

(٤٠٤) يَسَعَهُ وَلَوْ بِقَلْبٍ وَحْدَهُ لَيْسَ مِنَ الإِيمانِ شَيْءٌ بَعْدَهُ

(٤٠٥) وَالرّابِعُ القَدْحُ لأَجْلِ الجَهْلِ مَراتِبَ العِلْمِ وَجَهْلِ الفَضْلِ

(٤٠٦) لِحَقِّها وَباطِلٍ مِنْهاجا وَهْوَ أَخِيراً أَكْثَرُ احْتِياجا

(٤٠٧) لَهُ إِذِ النّاسُ لأَنْواعٍ حَوَوْا حَتّى عُلُومٌ لأَوائِلَ احْتَذَوْا

(٤٠٨) وَانْقَسَمَتْ نَوْعَيْنِ حَقٍّ قَدْ أَتى كَالطِّبِّ[(٢)] وَالحِسابِ وَالهَنْدَسَةِ[(٣)]

---

(١) ليست موجودة في الأصل، وهي زيادة يقتضيها الوزن والمعنى.

(٢) في (خ): كالحَطَب.

(٣) في (خ): لعل الصواب: والهندستَا بألف الإطلاق.

(٤٠٩) وَباطِلٍ أَيْ كَالطَّبِيعِيَّاتِ ... وَكَالكَثِيرِ مِنَ الإلاهِيّاتِ

(٤١٠) كَذاكَ أَحْكامُ النُّجُومِ وَالذِي ... يَجْرَحُ فَلْيُمَيِّزَنَّ هَذِي وَذِي

(٤١١) وَالخامِسُ الأَخْذُ عَلى التَوهُّم ... مَعْ قِلَّةِ التَّوَرُّعِ المُسَلَّم

(٤١٢) وَمَنْ أَتى هَذا فَرَجْماً ظَنَّا ... لِقَوْلِهِ إِيَّاكُمُ وَالظَّنَّا

(٤١٣) وَهْوَ إذا الجارِحُ بِالعِلْمِ اشْتَهَرْ ... مَعْ قِلَّةِ التَّقْوى عَظِيمٌ في الضَّرَرْ

(٤١٤) قالَ وَقَدْ رَأَيْتُ مَنْ لا يَخْتَلِفْ ... في قَوْلِهِ في الجَرْحِ إذْ شَخْصٌ وُصِفْ

(٤١٥) سَماعُهُ مِنْ شَيْخِهِ فَأَنْكَرا ... وَقالَ ذاكَ صاحِبي لَوْ حَضَرا

(٤١٦) لِمِصْرَ لاجْتَمَعَ بِي فَانْظُرْ إلى ... هَذا التَعَلُّقِ البَعِيدِ مَثَلا

(٤١٧) وَحَيْثُ جَمْعُ ذِي الشُّرُوطِ عَسُرَا ... كانَ الكَلامُ في الرِّجالِ خَطِرا

(٤١٨) أَعْراضُ كُلٍّ حُفْرَةٌ عَلى شَفا ... مِنْ حُفَرِ النّارِ عَلَيْها وَقَفا

(٤١٩) طائِفَتانِ وَهُما الحُكَّامُ ... ثُمَّ المُحَدِّثُونَ وَالسَّلامُ

(٤٢٠) وَكَمُلَتْ بِالقرب[1] مِنْ ودّانا ... في رابِعِ العِشْرِينَ مِنْ شَعْبانا

(٤٢١) عامَ ثَلاثَةٍ وَسَبْعِينَ أَتَتْ ... مِنْ بَعْدِ سَبْعِ مِائَةٍ قَبْلُ خَلَتْ

(٤٢٢) وَعَدُّها سَبْعٌ تَلِي عِشْرِينا ... مِنْ قَبْلِها أَرْبَعَةٌ مِئِينا

(٤٢٣) فَلْيَدْعُ لِي ناظِرُها بِهالمَغْفِرَهْ ... وَنُضْرَةٍ مَعَ الوُجُوهِ النَضِرَهْ

(٤٢٤) وَلْيَسْتُرِ العَيْبَ فَلَيْسَ يَسْلَمُ ... مِنْهُ سِوى مَنْ حُفِظوا وعُصِموا

(٤٢٥) وَالحَمْدُ لِلَّهِ كَما يُحِبُّ ... عَوْداً عَلى بَدْءٍ فَنِعْمَ الرَبُّ

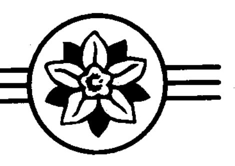
(٤٢٦) وَأَفْضَلُ الصَّلاةِ وَالتَّسْلِيم ... عَلى النَبِيِّ الرَّؤُفِ[2] الرَّحِيم

(٤٢٧) وَآلِهِ وَصَحْبِهِ الأَبْطالِ ... خَيْرِ صَحابَةٍ وَخَيْرِ آلِ



(١) في الأصل: بالحدث.

(٢) دون واو كما هي قراءة حمزة.



الفهرس

الموضوع	الصفحة

